الأمم المتحدة

S/2003/498

مجلس الأمن

Distr.: General
24 April 2003
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٣٤٣ (٢٠٠١) بشأن ليبريا

بالنيابة عن لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٣٤٣ (٢٠٠١) بشأن ليبريا، ووفقا لأحكام الفقرة ٤ من القرار ١٤٥٨ (٢٠٠٣)، أتشرف بأن أقدم إليكم تقرير فريق الخبراء.

وأكون ممتنا لو تفضلتم بإطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة ومرفقها وإصدارهما بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) منير **أكرم**
رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا
بالقرار ١٣٤٣ (٢٠٠١) بشأن ليبريا

010503 010503 03-32995 (A)
0332995

المرفق

رسالة مؤرخة ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ موجهة إلى رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٣٤٣ (٢٠٠١) بشأن ليبريا من رئيس فريق الخبراء المعني بليبريا

بالنيابة عن أعضاء فريق الخبراء المعني بليبريا، أتشرف بأن أرفق طيه تقرير الفريق، وفقا لأحكام الفقرة ٤ من قرار مجلس الأمن ١٤٥٨ (٢٠٠٣).

(توقيع) أتابو **بوديان**
رئيس فريق الخبراء المعني بليبريا

(توقيع) أليكس فايتر (توقيع) إنريكو كاريش (توقيع)داميان كايامان (توقيع) هارجيت سينغ كيلي

تقرير فريق الخبراء المعينين عملا بأحكام الفقرة ٤ من قرار مجلس الأمن ١٤٥٨ (٢٠٠٣) بشأن ليبريا

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
موجز	١-٨	٧
الملاحظات والتوصيات	٩-١٠	٨
مقدمة	١١-٣٢	١٠
ألف - معلومات عامة	١١-١٨	١٠
باء - الأساس الذي يقوم عليه نظام الجزاءات	١٩-٢٢	١٢
جيم - منهجية التحقيق	٢٣-٢٩	١٣
دال - مقاييس التحقيق	٣٠-٣٢	١٤
الجزء الأول		
ليبريا وعدم الاستقرار الإقليمي	٣٣-٦٨	١٥
أولا - المنطقة	٣٣	١٥
ثانيا - ليبريا	٣٤	١٥
ألف - الجبهتان الغربية والوسطى	٤٠	١٦
باء - الجبهة الشرقية	٤٥-٤٧	١٧
ثالثا - كوت ديفوار	٤٨-٥٩	١٨
ألف - الحركة الشعبية الإيفوارية للغرب الكبير والحركة من أجل العدالة والسلام	٤٩-٥٥	١٨
باء - قوة ليما والحركة من أجل الديمقراطية في ليبريا	٥٦-٥٩	٢٠
رابعا - سيراليون	٦٠-٦٦	٢٢
ألف - سام بوكاري يواجه تهما بارتكاب جرائم الحرب	٦٢-٦٤	٢٣

باء –	تجنيد الأعضاء السابقين في الجبهة المتحدة الثورية، وقوات الدفاع المدني، و ”ويست سايد بويز“ كمرتزقة	٦٥-٦٦	٢٣
خامسا –	غينيا	٦٧-٦٨	٢٤
	الجزء الثاني		
	انتهاكات الحظر على الأسلحة	٦٩-١١٣	٢٥
أولا –	حكومة ليبريا	٦٩-١٠٦	٢٥
ألف –	الرئيس تايلور يعترف بانتهاك الحظر على الأسلحة	٦٩-٧٠	٢٥
باء –	وجود أسلحة صربية كثيرة في ليبريا	٧١-٧٣	٢٧
جيم –	سلوبودان تيزيتش وتيمكس	٧٤-٧٥	٢٨
دال –	سلوبودان تيشتش في مونروفيا	٧٦-٧٩	٢٨
هاء –	دفع ثمن الأسلحة	٨٠-٨٧	٢٩
واو –	الصلة الصربية ما زالت مستمرة	٨٨-٩٠	٣٣
زاي –	الصلة بين بلغراد – الكونغو – ليبريا؟	٩١-٩٤	٣٣
حاء –	شحنات أخرى	٩٥-٩٦	٣٥
طاء –	استخدام السفن لنقل السلاح	٩٧-١٠٦	٣٧
ثانيا –	جبهة الليبريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية	١٠٧-١١٢	٣٩
ثالثا –	حركة الديمقراطية في ليبريا	١١٣	٤١
	الجزء الثالث		
	الطيران المدني	١١٤-١٢٤	٤١
أولا –	إدارة المجال الجوي	١١٤-١١٩	٤١
ثانيا –	سجل الطائرات	١٢٠	٤٣
ثالثا –	التحقيق في تحطم طائرة Antonov 12 في عام ٢٠٠٢	١٢١-١٢٤	٤٣

الجزء الرابع

الماس ١٢٥-١٤٧ ٤٤

أولا - السيطرة على مناطق الماس هي أولوية عسكرية لجبهة الليبريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية والحكومة ١٢٥-١٣٠ ٤٤

ثانيا - نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ ١٣١-١٤٧ ٤٥

ألف - ليبريا ١٣٣-١٣٩ ٤٥

باء - سيراليون وغينيا وكوت ديفوار ١٤٠-١٤٧ ٤٧

الجزء الخامس

الإيرادات والنفقات الحكومية ١٤٨-١٦٤ ٤٩

أولا - استعراض عام ١٤٨-١٥٠ ٤٩

ثانيا - الإيرادات من مصادر خارجة عن الميزانية ١٥١-١٥٦ ٥٠

ثالثا - بيانات مالية غير موثوقة ١٥٧-١٥٨ ٥٢

رابعا - الأرباح الآتية من واردات الأرز والوقود ومن الضرائب ١٥٩-١٦٠ ٥٢

خامسا - مراجعة حسابات برامج البحار والغابات ١٦١-١٦٣ ٥٤

سادسا - تمويل العناصر الفاعلة المسلحة غير التابعة للدولة ١٦٤ ٥٥

الجزء السادس

حظر السفر ١٦٥-١٦٩ ٥٥

المرفقات

الأول - Meetings and consultations

الثاني - Sofitel hotel bill for Mr. Glay William

الثالث - Letter from the Consul General of Côte d'Ivoire on the whereabouts of Sam Bockarie

الرابع - Photograph of the serial number of AK-47 made in 2002 carried by an AFL soldier

الخامس – Hotel registration of Slobodan Tešic, Director of Temex, Mr. Dragaš and Mr. Jovan at the Royal Hotel, Monrovia, on 1 August 2002

السادس – Contract between Temex and Jeff Corporation

السابع – Photograph allegedly of a Guinean soldier in Liberia, fighting with LURD

. ألف – False Guinean end-user certificate

. باء – Letter confirming that the Guinean end-user certificate is false

الثامن – Australian diamond fraud document

التاسع – Copy of passport and embarkation/disembarkation card for Abidjan of the Liberian Commissioner of Maritime Affairs, Benoni Urey

العاشر – Map of Liberia

موجز

١ - إن الصراع في ليبريا لم يعد مرة أخرى معزولا وقد تدفق اللاجئون والمقاتلون السابقون من ليبريا إلى البلدان المجاورة. وانضم الشباب المسلحون من ليبريا وسيراليون وغينيا والآن كوت ديفوار، الذين تعودوا على الحياة في جو الصراع واللصوصية والخروج على القانون، إلى الجماعات المسلحة في ليبريا وغرب كوت ديفوار. وهم معا يشكلون خطرا جديدا يهدد بوجود دوامة من العنف لا نهاية لها في المنطقة دون الإقليمية.

٢ - والمنطقة مغمورة بالأسلحة، وقد قامت عدة شركات كان هذا الفريق قد وثق انتهاكها للجزاءات بمدها ليبريا بالأسلحة، بتوريد الأسلحة أيضا إلى البلدان المجاورة، بما فيها كوت ديفوار التي يمزقها الصراع.

٣ - ولدى الفريق مستندات توثق دعم غينيا لمقاتلي جبهة الليبريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية في ليبريا. وتستخدم ليبريا كطريق لتوريد الأسلحة والإمدادات. وبحوزة الفريق بعض الأدلة على أن حكومة كوت ديفوار تدعم ميليشيات ليما المسلحة، والحركة من أجل الديمقراطية في ليبريا، وهي جماعة مسلحة غير تابعة للحكومة.

٤ - ولقد ازداد تفاقم العنف الداخلي في ليبريا في عام ٢٠٠٣ حتى أنه لم يعد بإمكان أي ليبري اليوم أن يدعي أنه لم يتأثر به. ولقد توقفت تماما جميع المشاريع المدرة للدخل وتم الاستغناء عن بعضها الآخر. ونجم عن سوء الإدارة والفساد وانعدام الأمن وقف أي استثمارات كبيرة في البلد خلال السنوات الأخيرة، مما أدى إلى وصول نسبة البطالة فيه إلى ٨٥ في المائة. وفي الأشهر الأخيرة سحبت وكالات إنسانية عديدة معظم موظفيها بسبب اتساع نطاق الصراع، ونظرا لأن الحكومة غير قادرة وغير راغبة في توفير الاحتياجات الأساسية لليبريين.

٥ - **الأسلحة:** أعلن الرئيس تيلور صراحة في آذار/مارس أن ليبريا ستستورد الأسلحة للدفاع عن النفس، وقدمت الحكومة للفريق قائمة بالأسلحة التي اشترتها. واستخلص الفريق من التحليل الذي أجراه أنه تم الحصول على هذه الأسلحة من صربيا في عام ٢٠٠٢ من مصنّع الأسلحة زاستافا باستخدام وثيقة مستعمل نهائي مزورة صادرة عن نيجيريا. ويظن الفريق أن ثمة استعدادات جارية لنقل ٥٠ طنا من المعدات العسكرية الصربية من بلغراد إلى ليبريا عبر كينشاسا، باستخدام وثيقة مستعمل نهائي صادرة عن جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولقد اكتشف الفريق حالات قدمت فيها إعلانات مزورة عن البضائع، وخطط مزورة لرحلات الطيران، واستخدمت فيها طائرات غير مسجلة. وخلال التحقيقات التي أجراها الفريق حصل من بيلاروس على شهادة مستعمل نهائي صادرة عن غينيا، وتحقق أن

شهادة المستعمل النهائي الصادرة عن كوت ديفوار التي بحوزته مزورة. كما حصل الفريق أيضا على تقريرين موثوقين عن وصول شحنات من الأسلحة في الفترة الأخيرة وتفريغها في ميناءي بوكانان وهاربر.

٦ - **الماس:** لقد جعلت حكومة ليبريا وجبهة الليبريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية من السيطرة على مناطق إنتاج الماس هدفهما العسكري الرئيسي. وفي السياق الحالي، من الصعب وجود منطقة في ليبريا يمكن اعتبار الماس الخام فيها ''غير مرتبط بالصراع''. ومن الواضح أن هدف الحكومة هو القضاء على التجارة غير المشروعة بالماس. وتقوم وزارة الأراضي والمناجم والطاقة بوضع نظام لتنفيذ عملية كيمبرلي لنظام الشهادات. وقد أحرز تقدم في هذا الصدد ولكنه لا يمكن ضمان نجاح هذا النظام ما لم ينته الصراع الداخلي هناك.

٧ - **الإيرادات والنفقات:** إن حسابات الحكومة بعيدة كل البعد عن الشفافية ولا توجد أي مراجعة مستقلة للحسابات. وخلال السنوات الخمس الماضية، لم تتجاوز الإيرادات قط مبلغ ٨٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، وقد تعتمد الحكومة أكثر فأكثر على إيرادات غير واردة في الميزانية لتمويل نفقاتها الدفاعية المرتفعة. ولدى الفريق ما يثبت أن مبلغا قدره ٧,٥ ملايين دولار (أكثر من ١٠ في المائة من متوسط الإيرادات السنوية للحكومة منذ عام ١٩٩٩) هو موضع شك أو أنه بالتأكيد من الإيرادات غير الواردة في الميزانية. وهناك وثيقتان تثبتان أن بعض هذه الأموال قد استخدمت لنفقات ذات صلة بالدفاع. ووجد الفريق كذلك أن مرابح كبيرة تتحقق من عمليات الاحتكار في مجالي الاستيراد والتصدير التي تنظمها الحكومة.

٨ - **الطيران المدني:** لقد اختارت ليبريا في عام ٢٠٠١ أن تكون المسؤولة الوحيدة عن مراقبة مجالها الجوي لتفادي خضوع حركتها الجوية للتدقيق بعد أن فرضت عليها الأمم المتحدة الجزاءات. ونجم عن عدم وفاء ليبريا برسالة الاتفاق المبرم بين منطقة روبرتسفيلد لمعلومات الطيران ووحدة مراقبة الاقتراب تعريض السلامة الجوية للخطر في المنطقة. وقام الفريق بتحليل حركة الطيران في المنطقة منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ وحتى آذار/مارس ٢٠٠٣، واكتشف أن التنسيق لم يجر سوى بالنسبة لـ ٩٨ رحلة من الرحلات الـ ٩٧٩ التي لاحظها. وهذا يمثل ١٠ في المائة فقط من الرحلات الجوية ويشكل حالة شديدة الخطورة.

الملاحظات والتوصيات

٩ - **يود الفريق أن يحاط علما بالملاحظات التالية:**

- لا تزال ليبريا تنتهك الحظر المفروض على الأسلحة.
- تنتهك غينيا الحظر نتيجة دعمها لجبهة الليبريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية.
- يتعين إعادة تقييم الأساس الذي يستند إليه فرض الجزاءات على ليبريا لأن العنف والصراع يمتدان إلى باقي أنحاء المنطقة، والقوات الليبرية ليست وحدها المسؤولة عن ذلك.
- في ضوء تغير الحالة وتصاعد الأعمال القتالية في المنطقة، لا بد أن يقوم مجلس الأمن باتباع نهج جديد شامل إزاء الحالة في منطقة غرب أفريقيا برمتها بحيث يشتمل هذا النهج على مساهمات الجهات الفاعلة الإقليمية على النحو المطلوب في البيان الرئاسي (S/PRST/2002/36).
- ضرورة إجراء تحقيق في تمويل الكيانات المسلحة غير الحكومية ومصادر تمويل الجهات الأجنبية التي تدعمها.
- يتعين تقديم المساعدة الدولية من أجل إعادة تنظيم نظام الإيرادات في ليبريا لمنع تدهور الحالة في البلد أكثر من هذا.
- المنطلق الأصلي لفرض الحظر على السفر لم يعد قابلا للتطبيق.

١٠ - **ويوصي الفريق بما يلي:**

- يتعين تعزيز الوقف الاختياري لاستيراد وتصدير وصنع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في غرب أفريقيا وآلية تنفيذه وبرنامج التنسيق والمساعدة من أجل الأمن والتنمية، من خلال تقديم المساعدة والدعم التقني الدوليين. ويتعين توسيع نطاق الوقف الاختياري وأن يصبح نظاما لتبادل المعلومات عن جميع أنواع الأسلحة التي تشتريها البلدان الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.
- يتعين إنشاء آلية دولية، بالتعاون مع الدول الأعضاء، للتوحيد بين جميع شهادات المستعمل النهائي الخاصة بالأسلحة والتحقق منها.
- يتعين أن تتعاون السلطة الليبرية للطيران المدني تعاونا تاما في تنفيذ طرائق المسؤولية على النحو الوارد في رسالة الاتفاق التي وقعت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ بين منطقة معلومات الطيران ووحدة مراقبة الاقتراب في مطار روبرتسفيلد الدولي، وأن تقوم بتسجيل جميع طائراتها.

- حتى يجري تحديد المناطق التي يمكن تصنيفها بأن ''غير المرتبطة بالصراع'' والسماح بتصدير الماس منها، يتعين الاستعانة بخدمات مستشارين دوليين في مجالي التعدين والجيولوجيا.
- يتعين فرض جزاءات مالية على الأشخاص التالية أسماؤهم: سلوبودان تيشيك (أو تيزيك)، وأورهان دراغاش، وأليكسيس يوفان، ودراغوسلاف يرينيك، وليوبو ميلنكوفيتش من صربيا والجبل الأسود، وإيمانويل شو من ليبريا.

مقدمة

ألف – معلومات عامة

١١ – عملا بقرار مجلس الأمن ١٤٥٨ (٢٠٠٣) المؤرخ ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، عين الأمين العام، في ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٣، فريقا من الخبراء (انظر S/2003/185 و S/2003/251) للقيام ببعثة متابعة تقييمية إلى ليبريا والدول المجاورة، وخصوصا إلى كوت ديفوار، للتحقيق وإعداد تقرير بشأن ما يلي:

- امتثال حكومة ليبريا للمطالب الواردة في الفقرات الفرعية ٢ (أ) إلى (د) من قرار المجلس ١٣٤٣ (٢٠٠١).
- أي انتهاكات للتدابير المذكورة في الفقرة ٥ من القرار ١٤٠٨ (٢٠٠١)، بما فيها أي انتهاكات يكون لحركات التمرد ضلع فيها.
- التقدم المحرز بشأن مراجعة حسابات الإيرادات من الخشب والإيرادات البحرية.

١٢ – وطلب المجلس، في الفقرة ٢ من القرار ١٣٤٣ (٢٠٠١)، أن توقف حكومة ليبريا فورا ما تقدمه من دعم للجبهة المتحدة الثورية في سيراليون ولغيرها من الجماعات المتمردة المسلحة بالمنطقة، وخصوصا أن تتخذ الخطوات الملموسة المدرجة في الفقرات الفرعية (أ) إلى (د)، والتي تتضمن ما يلي:

(أ) طرد جميع أعضاء الجبهة المتحدة الثورية من ليبريا وحظر جميع أنشطة الجبهة على أراضيها؛

(ب) وقف كل الدعم المالي والعسكري للجبهة، واتخاذ التدابير التي تكفل عدم تقديم هذا الدعم انطلاقا من إقليم ليبريا أو من جانب مواطنيها؛

(ج) وقف كل استيراد مباشر أو غير مباشر لماس سيراليون الخام غير الخاضع لنظام شهادات المنشأ الذي تطبقه حكومة سيراليون؛

(د) تجميد الأموال أو الموارد المالية أو الأصول التي تملكها أو تسيطر عليها الجبهة المتحدة الثورية بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

١٣ - وتتضمن الفقرات من ٥ إلى ٧ من القرار ١٣٤٣ (٢٠٠١)، على التوالي، حظرا مشددا على الأسلحة وما يتصل بها من العتاد بجميع أنواعه، بما فيه التدريب التقني؛ وحظر الاستيراد المباشر أو غير المباشر للماس الخام من ليبريا؛ وحظر سفر كبار أعضاء حكومة ليبريا وقواتها المسلحة، وأزواجهم، والأشخاص الذين يقدمون الدعم العسكري إلى مجموعات المتمردين المسلحين في البلدان المجاورة لليبريا.

١٤ - وطوال فترة عمله كان الفريق مدركا أن المطالب الواردة في الفقرات الفرعية ٢ (أ) إلى (د) من القرار ١٣٤٣ (٢٠٠١)، إنما تهدف إلى تمتين عملية إقرار السلام داخل سيراليون، وإحراز المزيد من التقدم في عملية إقرار السلام في منطقة اتحاد نهر مانو.

١٥ - وأحاط الفريق علما بوجه خاص بالفقرة ٤ من القرار ١٤٥٨ (٢٠٠٣) وبالفقرة ٤ من القرار ١٤٠٨ (٢٠٠٢) اللتين طلب فيهما المجلس من كافة الدول في المنطقة أن توقف الدعم العسكري للجماعات المسلحة في البلدان المجاورة، وأن تتخذ إجراءات لمنع الأفراد المسلحين والجماعات المسلحة من استخدام أراضيها في تحضير وشن هجمات على البلدان المجاورة، وأن تمتنع عن اتخاذ أي إجراءات قد تسهم في زيادة زعزعة استقرار الحالة على الحدود بين كوت ديفوار وغينيا وليبريا وسيراليون.

١٦ - كما أحاط الفريق علما بمضمون التقرير الكتابي الذي قدمته له حكومة ليبريا في ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ أثناء اجتماعه بفرقة العمل التابعة للحكومة بشأن الامتثال للجزاءات. وجاء هذا التقرير ردا على قائمة الأسئلة التي قدمها الفريق إلى الحكومة في رسالة مؤرخة ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٣.

١٧ - ويتألف فريق الخبراء من السيد أتابو بوديان (السنغال) وهو خبير في الطيران المدني؛ والسيد إنريكو كاريش (سويسرا) وهو خبير في الصلات المالية؛ والسيد داميان كالاماند (فرنسا) وهو خبير في مجال تحقيقات الإنتربول؛ والسيد هارجيت س. كيلي (كينيا) وهو خبير في الشؤون البحرية؛ والسيد أليكس فايتز (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية) وهو خبير في الماس، كما عمل أيضا بوصفه خبيرا في الأسلحة. وتم تعيين السيد أتابو بوديان رئيسا للفريق.

١٨ - وعقد أربعة من أعضاء الفريق أول اجتماع لهم في مقر الأمم المتحدة في ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٣. كما واصل الفريق إحاطة لجنة مجلس الأمن المنشأة بشأن ليبريا علما بتطور أعماله حسب وعند الاقتضاء. وانضم خبير الشؤون البحرية إلى الفريق في ١٧ آذار/مارس ٢٠٠٣.

باء – الأساس الذي يقوم عليه نظام الجزاءات:

١٩ – في الفقرة ٢ من القرار ١٣٤٣ (٢٠٠١)، طالب مجلس الأمن بأن تتخذ ليبريا ثلاث خطوات إزاء الجبهة المتحدة الثورية:

(أ) طرد جميع أعضاء الجبهة المتحدة الثورية من ليبريا وحظر جميع أنشطة الجبهة على أراضيها؛

(ب) وقف كل الدعم المالي وكذلك، وفقا للقرار ١١٧١ (١٩٩٨)، الدعم العسكري المقدم إلى الجبهة المتحدة الثورية، بما في ذلك جميع عمليات تحويل الأسلحة والذخيرة، وجميع عمليات التدريب العسكري والدعم بالإمداد والتموين وفي مجال الاتصالات، واتخاذ خطوات من أجل كفالة ألا يجري تقديم هذا الدعم انطلاقا من إقليم ليبريا أو من جانب مواطنيها؛

(ج) تجميد الأموال أو الموارد المالية أو الأرصدة المتاحة من جانب رعاياها أو داخل إقليمها بصورة مباشرة أو غير مباشرة لصالح الجبهة المتحدة الثورية أو الكيانات المملوكة أو الخاضعة للجبهة بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

٢٠ – لم يعد بإمكان الفريق تبين أي صلة مباشرة بين هذه المطالب وما يحدث في ليبريا الآن. فحزب الجبهة المتحدة الثورية في سيراليون هو حزب قانوني ولم يجد الفريق أي دليل على وجود صلات بين حزب الجبهة المتحدة الثورية في سيراليون والقائد الميداني السابق للجبهة المتحدة الثورية، سام بوكاري، وأتباعه.

٢١ – وخلص الفريق إلى أن المقاتلين السابقين في قوات الجبهة المتحدة الثورية يعملون الآن كمرتزقة لصالح حكومة ليبريا وجبهة الليبريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية، وفي كوت ديفوار لصالح حركة العدالة والسلام، والحركة الشعبية الإيفوارية للغرب الكبير، وقوات ليما. ويعتقد الفريق أن عددهم يبلغ ١ ٠٠٠ مقاتل في جميع أنحاء المنطقة.

٢٢ – وهناك مجموعات من الشباب من رعايا سيراليون وليبريا وغينيا، والآن كوت ديفوار، يجولون في المنطقة دون الإقليمية. ولكونهم تعودوا الحياة في جو الصراع واللصوصية والخروج على القانون، فهم يشكلون الآن خطرا قد ينجم عنه وجود دوامة لا نهاية لها من العنف في المنطقة دون الإقليمية. ولم يعد من المفيد الآن ربط إجراءات مجلس الأمن بالقوات السابقة للجبهة المتحدة الثورية فقط، وقد حان الوقت الآن لإعادة تقييم الوضع ولإعادة تصميم نظام مقبل للجزاءات.

جيم – منهجية التحقيق

٢٣ – **الاستبيانات** – طلب الفريق إلى البلدان المعنية، عبر بعثاتها الدائمة لدى الأمم المتحدة، معلومات محددة تتعلق بشحنات معينة للأسلحة، وحركة طائرات استخدمت لنقل الأسلحة والذخيرة بشكل غير قانوني، وبأنشطة أفراد ضالعين في هذه العمليات. وقد طلب الفريق معلومات إلى ٢٥ بلدا وشركة. غير أن معظم هذه المعلومات المطلوبة لم يُقدم.

٢٤ – **زيارات البلدان** – سافر الفريق بشكل مكثف إلى البلدان المعنية، أو التي يُعتقد أنها معنية، بتهريب الأسلحة والمواد المتصلة بها إلى ليبريا في انتهاك لعمليات الحظر التي فرضها مجلس الأمن، وأيضا إلى البلدان التي يمكن أن تقدم معلومات مفيدة بشأن هذه الأنشطة. وزار الفريق بكامله ليبريا ومكث عضو في الفريق بليبريا طيلة المدة المخصصة للتحقيق الميداني تقريبا. وزار عضو أو أكثر من أعضاء الفريق بلجيكا، وبلغاريا، وتشاد، والجماهيرية العربية الليبية، والسنغال، وسويسرا، وسيراليون، وصربيا والجبل الأسود، وغينيا، وفرنسا، وكوت ديفوار، وليختنشتاين، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية.

٢٥ – **الزيارات الميدانية** – من أجل إجراء تقييم أولي، أمضى خبيران معظم شهر آذار/مارس في ليبريا. ونظرا لأن ليبريا تعد ضمن المرحلة الأمنية الرابعة (التي يقتصر فيها دور الأمم المتحدة على البرامج الطارئة والعمليات الإنسانية) لم يُسمح بالسفر خارج منروفيا وحدَّ ذلك من أهمية الجانب البحري في التحقيق بشكل خاص. وواجه الفريق أيضا عراقيل بعدم تعاون الوكالات الحكومية. ورغم تقديم طلب رسمي في اجتماع بوزارة الخارجية في منروفيا يوم ٦ آذار/مارس ٢٠٠٣ من أجل عقد ١٨ اجتماعا تقنيا، لم يُعقد منها سوى أربعة اجتماعات رغم وجود خبير في منروفيا طيلة شهر آذار/مارس بكامله. وكان الاجتماع المهم الوحيد الذي حصل عليه الفريق لدى الحكومة هو الاجتماع الذي جرى مع فرقة العمل المعنية بالجزاءات يوم ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٣.

٢٦ – **المقابلات** – أجرى أعضاء الفريق في كل بلد زاروه مقابلات مع السلطات الحكومية، وعند الاقتضاء، مع البعثات الدبلوماسية، ومنظمات المجتمع المدني، ووكالات المعونة، وشركات القطاع الخاص والصحفيين. واتصل الفريق أيضا بعدد من الأفراد الرئيسيين الذي كانوا مثار اهتمام وجدل في الشهور الأخيرة بالارتباط مع الأزمة المندلعة في المنطقة دون الإقليمية (انظر المرفق الأول). بيد أنه نظرا للطابع الحساس للمواضيع التي حقق بشأنها الفريق، تجدر الإشارة إلى أن العديد من الأفراد تكلموا بشرط السرية. وبالتالي لم تُذكر عدة اجتماعات أجريت في بلدان متنوعة.

٢٧ - **المساعدة المقدمة من منظمات دولية وإقليمية** - حظي الفريق بتعاون ومساعدة من عدة منظمات دولية مثل صندوق النقد الدولي، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية، ومنظمة الطيران المدني الدولي، والوكالة المعنية بسلامة الملاحة الجوية في أفريقيا ومدغشقر، واستفاد من خبرة هذه المنظمات، عند الاقتضاء.

٢٨ - **المساعدة المقدمة من مؤسسات تجارية خاصة** - لقي الفريق تعاونا مجديا من عدد من المؤسسات التجارية الخاصة منها شركات دولية. غير أن الفريق واجه في تحقيقه عرقلة شديدة من شركة إكسون موبيل، مما أثر على نوعية المعلومات الواردة في هذا التقرير.

٢٩ - **ملفات الشرطة والملفات القضائية** — تمكن الفريق من الاطلاع على ملفات الشرطة والملفات القضائية لعدة قضايا مرتبطة بالاتجار بالأسلحة والذخيرة كانت قيد التحقيق.

دال - مقاييس التحقيق

٣٠ - عمل الفريق في تحقيقاته بالمقاييس العليا ذاتها القائمة على الدليل والتي عمل بها في تقاريره السابقة (S/2001/1015 و S/2002/470 و S/2002/1115). وتطلَّب ذلك على الأقل وجود مصدريْن موثوقين ومستقلين للمعلومات من أجل إثبات واقعة ما. وعند الإمكان، وجه الفريق أيضا إلى المعنيين ما يروج ضدهم من ادعاءات من أجل منحهم حق الرد. وكما هو الشأن في التقارير السابقة، أورد الفريق عددا من المرفقات التي تضم فواتير فنادق، وشهادات استعمال مزورة وأرقاما تسلسلية للأسلحة وما إلى ذلك.

٣١ - وفي السنوات الثلاث الماضية، جمع الفريق بشكل منتظم من بلدان غرب أفريقيا إحصائيات وتفاصيل بشأن حركة الرحلات الجوية غير المبرمجة القادمة من ليبريا والمتوجهة إليها. وبالاستناد إلى نقطة الانطلاق المسجلة للرحلات، جمع الفريق أيضا معلومات من عدة بلدان أفريقية أخرى في جميع أنحاء القارة، ومن عدة دول في أوروبا والشرق الأوسط بشأن مسارات الطائرات المعنية وخطط طيرانها.

٣٢ - وبالإضافة إلى تحقق الفريق بالتفصيل، تلقى الفريق معلومات مساندة من وكالات دولية ومصادر شرطة تعمل على الصعيد الوطني والدولي. وطُلبت المساعدة من أخصائيي المنظمة الدولية للشرطة الجنائية كلما اقتضى الحال ذلك. وفي جميع الحالات المذكورة في التقرير، لم يكتف الفريق بالاعتماد على الشهادات الشفوية وحدها. فلقد كان الإلحاح دائما على الوثائق المساندة والأدلة الظرفية. وبالتالي فإن الأدلة لا تناقض فيها ولا يمكن دحضها.

الجزء الأول
ليبريا وعدم الاستقرار الإقليمي

أولا – المنطقة

٣٣ – لم يعد الصراع الدائر في ليبريا معزولا في المنطقة إذ عبر لاجئوه ومقاتلوه المسلحون إلى داخل البلدان المجاورة. ومن ليبريا، وسيراليون، وغينيا والآن من كوت ديفوار انضم إلى الجماعات المسلحة في ليبريا وفي غرب كوت ديفوار شباب مسلح ألف حياة الصراع، وقطع الطريق، والخروج عن القانون. كل هؤلاء جميعا، يشكلون أخطارا جديدة لدائرة عنف مغلقة في المنطقة دون الإقليمية.

ثانيا – ليبريا

٣٤ – منذ منتصف نيسان/أبريل ١٩٩٩، عندما عبر مسلحون من غينيا إلى داخل ليبريا وهاجموا مدينة فوينجاما في مقاطعة لوفا، أصبح ما يعرف الآن بتمرد جبهة الليبريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية مشكلة متفاقمة بالنسبة لحكومة ليبريا. فقد اشتد القتال بين الجبهة والحكومة منذ أواخر ٢٠٠١ وساهم في نشوء مشكلة إنسانية كبرى.

٣٥ – وشرد الصراع الداخلي في ليبريا المدنيين، حيث يقيم حوالي ٠٠٠ ١٨٠ مشرد داخليا في مخيمات بينما يقبع آخرون بعشرات الآلاف في جماعات محلية مضيفة.

٣٦ – وحسب ما ورد في آخر تقرير للأمين العام عن الحالة في ليبريا (S/2003/227)، لم يُلبَّ سوى نصف الاحتياجات الإنسانية الدنيا لليبريا، ويرجع ذلك بشكل خاص إلى عدم الاستجابة بالقدر الكافي للعديد من نداءات المساعدة. وحسب مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، لم يُمنح سوى ٢ في المائة من مبلغ ٤٢,٦ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة الذي طُلب في النداء الموحد المشترك بين الوكالات لليبريا عام ٢٠٠٣.

٣٧ – وباغتيال ليبري ونرويجيَّيْن من عمال المعونة في وكالة السبتيين للتنمية والإغاثة في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٣ في مدينة تواي تاون وعمليات اختطاف عدة أفراد عاملين في وكالات أخرى للإغاثة عبر الحدود مع كوت ديفوار ظهر أن السلطات الليبرية لم تعد قادرة على توفير الأمن للعاملين في مجال المساعدة الإنسانية.

٣٨ – وحذا عدم الاستقرار بالاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والأمم المتحدة إلى تعليق المساعدات الإنسانية المقدمة إلى ١١ مقاطعة من أصل ١٥ في ليبريا. ولاحظ الفريق بقلق أن

عددا من المنظمات غير الحكومية بصدد وضع استراتيجيات للمغادرة، وإعادة نشر ممتلكاتها في الشرق الأوسط.

٣٩ - وأدى انتشار العنف فعلا إلى وقف تام لأنشطة قطع الأخشاب في مقاطعة لوفا وبحلول نيسان/أبريل سيتعين تعليق عمليات قطع الأخشاب في منطقة بوكانان أيضا، نظرا لكون معظم العاملين فرَّ تَحَسُّبا لتقدم موجات التمرد. ولا تزال دائرة العنف قائمة: فباختفاء فرص الكسب، يضطر المزيد من الليبريين إلى القتال من أجل البقاء، مما يؤجج الاقتتال تارة أخرى ويلحق بالاقتصاد خسائر جديدة.

ألف - الجبهتان الغربية والوسطى

٤٠ - اندلعت الحرب الأهلية مرة أخرى بعد توقف قصير عقب نجاح الحكومة في أواخر ٢٠٠٢ في رد مقاتلي جبهة الليبريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية إلى مقاطعة لوفا العليا. وذاك ما حدث بالذات في أواخر عام ٢٠٠١. فقد مددت الجبهة خطوط إمداداتها واستفادت من موسم جاف. وفي مطلع عام ٢٠٠٢، تمكنت من التقدم إلى مشارف منروفيا بشنها هجمات خاطفة، غير أنها عجزت عن احتلال أراضي.

٤١ - وفي شباط/فبراير ٢٠٠٣، جمعت الجبهة شتاتها وجددت سلاحها وشنت موجة جديدة من الهجمات أدت إلى سقوط مجموعة من المدن الرئيسية مثل بوبولو، وهي مركز كبير للماس؛ وتوبمانبورغ، وهي بلدة استراتيجية على الطريق الرئيسية المؤدية إلى سيراليون؛ وبو - وترسايد، التي مكَّنتها من السيطرة على جسر اتحاد نهر مانو المؤدي إلى سيراليون، ومدينة روبرتسبورت الساحلية وكلاي جانكشن. وبحلول مطلع آذار/مارس بلغت جبهة الليبريين المتحدين جسر نهر بو، على بعد ثمانية أميال من منروفيا. وفي ٢٥ آذار/مارس، بلغت الجبهة منطقة بروورفيل على مقربة من منروفيا واختطفت عددا من الطلبة من معهد ريكس. وزار الفريق هذه المنطقة بعد الحادث بوقت قصير وبإمكانه أن يؤكد وقوع الاختطافات وأن القوات الحكومية كانت تقوم على نطاق واسع بحملات للتجنيد الإجباري في مخيمات للمشردين داخليا مثل مخيمي فوا وجاه طونو.

٤٢ - وحسب الأنباء التي وردت، ردت القوات الحكومية منذ ذلك الحين مقاتلي الجبهة إلى أزيد من ٥٠ ميلا وراء هذه الجبهة. غير أن الحالة ما تزال متقلبة للغاية؛ وتفيد الأنباء أن جبهة الليبريين المتحدين تحكم سيطرتها على عدة مدن منها فاساما وكولاهون، وعلى معظم المدن الواقعة في مقاطعة لوفا، بما فيها زورزور وفوينجاما، مقر الجبهة. وفي لوفا العليا، انحصر وجود القوات الحكومية في ممر يؤدي إلى الحدود مع سيراليون انطلاقا من مدينة فويا.

٤٣ - ومنذ آذار/مارس، والحكومة تقاتل الجبهة على طول الممر المركزي الاستراتيجي الممتد من منروفيا إلى نيمبا. وفي ٢١ آذار/مارس، استولت الجبهة على غبارنغا، مسقط رأس الرئيس تايلور. غير أن القوات الحكومية عادت لتستولي على هذه المدينة من جديد بعد قتال شرس ثم طاردت قوات الجبهة إلى مدينة غانتا على الحدود الغينية، حيث اشتد القتال.

٤٤ - وتعد الخسائر المتكبدة في صفوف الجنود الحكوميين في جبهة القتال بمقاطعة نيمبا أكبر بكثير مما هي على الجبهة الغربية. وقد زار الفريق مستشفى جون ف. كنيدي التذكاري ووجد أن جناح التوليد في المستشفى قد أعيد فتحه كمستشفى لاستقبال ضحايا الحرب. وغص المستشفى بجرحى الحرب حيث لاحظ الفريق وجود العديد من الأشخاص المصابين بطلقات نارية، منهم مقاتلون أطفال وعدة قادة للميليشيات.

''لا موت، لا راحة'': البقاء على قيد الحياة في فويا

استمع الفريق لرواية القوات المسلحة الليبرية وميليشيا حرس البحرية المتمركزين داخل ليبريا في دانغ غوا في لوفا العليا وجنود فارين من القوات المسلحة الليبرية وصفوا فيها شدة المتاعب في فويا، مشيرين إلى أنهم شعروا بالإهمال والتهميش. وأفادوا بأن طعامهم قليل وأن الإمدادات الوحيدة التي تلقوها في ٢٠٠٣ كانت بواسطة طائرات الهليكوبتر. من أجل البقاء كان عليهم أن يسلبوا. قال أحد الجنود الشبان من فويا للفريق:''لا موت، لا راحة''. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ أعيد نشر نخبة من ٢٥ من أشد المقاتلين السيراليونيين السابقين في صفوف الجبهة المتحدة الثورية ومقاتلي الدفاع المدني في الجبهة الشرقية على الحدود مع كوت ديفوار.

باء - الجبهة الشرقية

٤٥ - امتد الصراع العنيف الذي اكتسح كوت ديفوار منذ ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ ليشمل أيضا اقتتالا شديدا بين الحكومة والقوات المتمردة في الجبهة الغربية للبلد، على الحدود مع ليبريا. وفندت حكومة ليبريا ادعاءات بأنها ضالعة في أزمة كوت ديفوار، قائلة إن ما يحدث هناك نتيجة لأنشطة غير خاضعة للمراقبة تضطلع بها جهات مسلحة غير تابعة للدولة في هذه المنطقة. ونشرت الحكومة بالفعل وحدات على الحدود الشرقية من أجل منع امتداد اقتتال الإيفواريين، ولا سيما بعد اجتياح مسلح لمدينة كبين داخل الحدود الليبرية، أدى إلى مقتل جنديين ليبريين. وحمَّلت الحكومة جبهة الليبريين المتحدين مسؤولية هذا الهجوم، وهو ما أنكرته الجبهة.

٤٦ - وفي منتصف آذار/مارس ٢٠٠٣، وفور الهجوم على كبين شُنت هجمات على مدن زلي تاون، وتوي تاون وهجوم على زويدرو، عاصمة مقاطعة غراند غيديه، في ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٣. ويبدو أن هذه الجبهة الجديدة باغتت الحكومة، التي كانت تطارد القوات المنسحبة التابعة لجبهة الليبريين المتحدين في الممر المركزي. وحسب رواية لاجئين قادمين من زويدرو أجرى الفريق مقابلة معهم، كان هناك بضع مئات من الأفراد جميعهم مسلحون بشكل جيد ويلبسون بزات عسكرية أنيقة، بخلاف قوات الميليشيات الحكومية الشعثاء.

٤٧ - كان هؤلاء المسلحون منضبطين وطمأنوا السكان المدنيين بعد الهجوم بأنهم لا يودون سوى الإطاحة بحكم السيد تايلور. وطلبوا إلى السكان عدم نعتهم بالمتمردين ومناداتهم بمقاتلي الحرية وأمام استغراب السكان المحليين قاموا بإصلاح أضواء الشوارع وإنارتها في مدينة زويدرو. وكان هؤلاء الرجال يتكلمون عددا من اللغات الليبرية ورفض شهود عيان ادعاءات الحكومة بأنهم كانوا من ميليشيا كراهن العرقية. وقد دخلت هذه الجماعة المسلحة ليبريا قادمة من كوت ديفوار وتُدعى الآن الحركة من أجل الديمقراطية في ليبريا.

ثالثا - كوت ديفوار

٤٨ - امتد الصراع العنيف الذي يهز كوت ديفوار منذ ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ ليشمل الليبريين. وازداد الصراع الإيفواري تعقيدا عندما ظهرت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ جماعتان مسلحتان جديدتان هما الحركة الشعبية الإيفوارية للغرب الكبير والحركة من أجل العدالة والسلام. وقد استولت هاتين الجماعتين على منطقتي دانان ومان في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢. وأعلنت كلتا الجماعتين أن هدفها الرئيسي يتمثل في الثأر لمقتل الجنرال روبرت غي وطالبتا أيضا باستقالة رئيس كوت ديفوار، لوران غباغبو. ويرد تقييم مفصل للحالة الراهنة في كوت ديفوار في تقرير الأمين العام (S/2003/374). وتنكر حكومة ليبريا الإدعاءات بضلوعها في مسألة كوت ديفوار.

ألف - الحركة الشعبية الإيفوارية للغرب الكبير والحركة من أجل العدالة والسلام

٤٩ - يتمركز وجود الحركة الشعبية في غرب البلد، حول منطقة بينهويي بينما تتمركز الحركة من أجل العدالة والسلام في منطقة مان. وظهرت الجماعتان على الساحة بشكل متزامن تقريبا، وبعد ظهور الحركة الوطنية لكوت ديفوار. ويظل تنسيقهما مع الحركة الوطنية غير واضح رغم ادعاء الحركة الوطنية الحديث باسم كل الجهات الثلاث. وحسب تقرير الأمين العام، يُقال إن لكلتا الجماعتين سلسلة قيادية لا يُعول عليها وكانتا مسؤولتين

عن انتهاكات لوقف إطلاق النار. وبخلاف متمردي الحركة الوطنية لكوت ديفوار، فإن المتمردين في الغرب غير مدججين بالسلاح ومن الواضح أنهم ليسوا على القدر ذاته من الانضباط – إذ وردت أنباء عديدة بوقوع حالات اغتصاب ونهب. ويحصر تقييم عسكري مستقل مجموع قوام هاتين الجماعتين في ٢٠٠٠ فرد، منهم العديد من الأجانب، ولا سيما من ليبريا وسيراليون، والعديد من المقاتلين الأطفال.

٥٠ – وتعمل أيضا قوات الحركة الوطنية لكوت ديفوار الضعيفة قيادتُها في أحد تخوم الجنوب الغربي على طول الحدود الليبرية قرب غرابو. ويقوم شبان غير مسلحين على متن دراجات ومجهزين بهواتف متنقلة بالإبلاغ في حالة عدم وجود مقاومة في القرى. بعد ذلك يقوم فريق مهاجم بسلب المنطقة. وقد عبر ليبريون الحدود بانتظام من أجل نهب المنطقة بهذه الطريقة.

٥١ – وحقق الفريق في دور الليبريين في غرب كوت ديفوار. وأشارت المعلومات المحصل عنها إلى أنه، بصرف النظر عن الأفراد الليبريين الذين تضمنتهم الحركة الشعبية الإيفوارية والحركة من أجل العدالة والسلام، ثمة جماعات مسلحة مارقة تتألف من مقاتلين ليبريين وسيراليونيين تعمل في هذه المناطق.

٥٢ – وقد ألف هؤلاء المقاتلون أو المرتزقة الليبريون والسيراليونيون حياة الصراع وقطع الطريق والخروج عن القانون. وحسبما ورد في تقرير الأمين العام (S/2003/227)، أشار وزير الإعلام الليبري إلى أن مرتزقة ليبريين قد يكونوا شاركوا في الصراع الإيفواري رغم أنه شدد على عدم ضلوع أي قوات حكومية.

٥٣ – وتشير مقابلات أُجريت مع مقيمين عاشوا على كلا الجانبين من الحدود إلى أن أعدادا كبيرة من القوات المسلحة الليبرية وأفراد الميليشيا عبرت إلى داخل كوت ديفوار قُبيل بدء الهجمات على منطقتي دانان ومان. وشوهدوا لاحقا يُهربون سلعا نُهبت مثل المركبات وأجهزة الهاتف الخلوي، والسلع والأثاث المترلي من كوت ديفوار إلى ليبريا. وفي آذار/مارس ٢٠٠٣ لاحظ الفريق زيادة في أنواع المركبات الموجودة في منروفيا، بعضها لا يزال حاملا لملصقات التأمين الإيفوارية، رغم أن لوائح التسجيل قد استُعيض عنها بلوائح ليبرية.

٥٤ – من الصعب الجزم بما إذا كانت هذه الاجتياحات بدعم رسمي من حكومة ليبريا. فقد أفادت أنباء أن قادة الميليشيا الليبريين كوكو دينيس، والجنرال رولان دويو وبنجامان ييتن كانوا موجودين في منطقة دانان في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢. ويُقال أيضا إن المقاتل في صفوف الجبهة المتحدة الثورية سابقا سام بوكاري ''موسكيتو'' قد مكث أيضا في منطقة مان من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ حتى الوقت

الحاضر من أجل دعم المتمردين. وأبلغت الحركة من أجل العدالة والسلام والحركة الشعبية الإيفوارية دبلوماسيين غربيين مؤخرا في أبيدجان بأنهما كانتا تواجهان مصاعب في السيطرة على وحدات غير نظامية قليلة الانضباط من ليبريين تطوعوا بتقديم خدمات إليهما.

٥٥ - ومن الصعب توثيق هذه الأنشطة، رغم أن بطاقة هوية للقوات المسلحة الليبرية وُجدت على أحد الأفراد الذي قاتلوا في صفوف المتمردين. وفتش الفريق أيضا أسلحة استولى عليها الجيش الوطني الإيفواري من المتمردين في أواخر عام ٢٠٠٢ غير أنه لم يستطع مطابقة أي من تلك الأسلحة مع الأسلحة التي رآها في ليبريا. بيد أن الفريق لاحظ بالفعل أن العديد من الأسلحة الخفيفة والثقيلة التي فتشها في كوت ديفوار قد أُزيلت أرقامها التسلسلية. ويشير ذلك إلى أن جهة ما قدمت هذه الأسلحة كانت قلقة إزاء تعقب مصدرها.

باء - قوة ليما والحركة من أجل الديمقراطية في ليبريا

٥٦ - في ٢٠٠٣، ظهرت جماعتان مسلحتان إضافيتان على صلة بليبريا. ففي مطلع آذار/مارس ظهرت ميليشيا جُند معظمها من ليبريين مقيمين في كوت ديفوار. تدعى هذه الجماعة قوة ليما ويُعتقد أن قوامها حوالي ١ ٠٠٠ فرد وتعمل في غرب كوت ديفوار ضمن عمليات عسكرية ضد الحركة من أجل العدالة والسلام والحركة الشعبية الإيفوارية للغرب الكبير وضد مسانديهما. وفي ٧ آذار/مارس، تصدى الجيش الفرنسي في إطار عملية ليكورن لأزيد من ١٠٠ من مسانديي قوة ليما في بانغولو. وقد كان هؤلاء الأفراد مجهزين بشكل جيد ومسلحين بـ ٧٢ بندقية رشاشة من طراز AK-47 ويحملون ذخيرة ومعدات للاتصال. وتطابقت هذه الأسلحة مع الأنواع التي يستخدمها الجيش الوطني الإيفواري. وفي قاعدة أكويدو العسكرية الإيفوارية أجرى الفريق مقابلة مع بعض من أعضاء هذه الميليشيا لكنهم لم يعرفوا أو تظاهروا بعدم معرفة مصطلح ليما.

الانتماء العرقي عامل من العوامل

لقد سهل اتساع رقعة الصراع لكثير من الناس استغلال مشاعر الولاء العرقي. وقد تحالف الرئيس تايلور في التسعينات مع قبيلتي الجيو والمانو المعاديتين لقبيلة الكران التي خصها بالعناية الرئيس السابق ساموبل دو. وكانت جبهة الليبريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية تحصل على التأييد من التحالف بين الكران والماندنغو. غير أن مؤيدي الجبهة من الكران انفصلوا مؤخرا وشكلوا الحركة من أجل الديمقراطية في ليبريا.

وترتبط قبيلة غيري في كوت ديفوار بصلات قرابة مع الكران، وبالتالي تشكل هذه القبيلة قاعدة لدعم حركة ''ليما''. وعلى العكس من ذلك تجتذب الحركة من أجل العدالة والسلام وحركة كوت ديفوار الشعبية من أجل الغرب الأقصى المؤيدين من قبيلة الياكوبا، التي انحدر منها رئيس ساحل العاج المتوفى غي، والتي تربطها صلات بقبيلة غيو الليبرية التي تتعاطف مع الرئيس تايلور.

٥٧ - وقد كشفت التحقيقات اللاحقة بخصوص حركة ليما أن حكومة كوت ديفوار بدأت في أواسط كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ تجنيد مواطنين ليبريين مقيمين في كوت ديفوار لتشكيل مليشيا تُعرف برمز الحرف ''ل'' (ليما) المستخدم كإشارة على الراديو، والذي هو الحرف الأول من اسم ''ليبيريا''. وكان عدد كبير من هؤلاء المجندين قادمين من مخيم اللاجئين المسمى نيكلا، وعُرض على كل منهم مبلغ ١٠ ٠٠٠ فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية للالتحاق بالمليشيا. وقد وقعت كذلك حوادث تحرش وعنف ضد من رفضوا التجنيد. ويشكل الليبريون أغلبية ساحقة من المجندين، إلا أن لدى مليشيا ليما ضباط اتصال من مواطني كوت ديفوار.

٥٨ - واكتشف الفريق أيضا أن جبهة الليبريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية حاولت إقامة منطقة نفوذ لها في كوت ديفوار خلال عام ٢٠٠٢ وكان نجاحها في ذلك محدودا بسبب الموقف العدائي للسكان. وتغيرت هذه السياسة في أعقاب هجمات ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ على مان وداناي. وفي بداية عام ٢٠٠٣، التحقت مجموعة من الليبرين من أكرا بأفراد من غينيا والولايات المتحدة لتشكيل مجموعة ليبرية معارضة مسلحة جديدة تعرف الآن بالحركة من أجل الديمقراطية في ليبريا. ويبدو أن هذه المجموعة منشقة من جبهة الليبريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية، يؤيدها بصورة خاصة أفراد من قبيلة كران. وقد اعترف أحد مسؤولي الجبهة للفريق بوجود انشقاق، إلا أنه ذكر أن الفريقين عقدا مناقشات بشأن كيفية تنسيق عملياتهما العسكرية ضد الحكومة الليبرية.

٥٩ - ولا شك أن حكومة كوت ديفوار شجعت هذه المجموعة في مراحلها التكوينية، إذ بقي ناشطان أساسيان من قبيلة كران هما كبارغاي تروهوي وغلاي ويليام في أبيدجان من ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ إلى ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ في ضيافة ''رئاسة الجمهورية'' (انظر المرفق الثاني). وفي آذار/مارس ٢٠٠٣ بدأ رجال مسلحون تسليحا جيدا ويلبسون زيا عسكريا هجمات في داخل ليبريا انطلاقا من كوت ديفوار.

مخيم نيكلا ليس مخيم سلام

تدّعي لافتة على مدخل مخيم نيكلا، قرب غيغلو، بغربي كوت ديفوار، أن المخيم مخيم سلام. والحقيقة هي أنه أصبح أهم مجمع لتجنيد الليبريين في حركة ليما وربما في الحركة من أجل الديمقراطية في ليبريا. وقد زار الفريق المخيم في بداية نيسان/أبريل ووجد عددا كبيرا من اللاجئين تحت الصدمة والفزع. وقال أحدهم للفريق ''نحن خائفون. يأتي أناس مسلحون بالأسلحة النارية كل ليلة لتجنيدنا كمحاربين''. وقد بدأ التجنيد في ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، ويستمر يوميا. وعندما غادر الفريق عند الغروب شاهد مركبة عسكرية تحمل أفرادا مسلحين تسير نحو المخيم. وكان رئيس أركان حركة ليما، أموس شياي في المركبة. وناشد اللاجئون اللجنة قائلين ''إما أن يُجلونا عن المخيم، أو نتحول في نهاية الأمر إلى محاربين في ليبريا. وعما قريب لن يؤوي هذا المخيم الشبان من أبنائنا''. وأضاف قائلا: ''نخفف الصدمة عن أطفالنا، ثم يدفعون لهم ١٠ ٠٠٠ فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية لكي يحاربوا من جديد''. وتحدث الفريق إلى ولد في سن الرابعة عشرة، كان قد أصيب بطلقة نارية خلال عملية عسكرية، وكان يستريح في المخيم.

توصية

يحتاج اللاجئون إلى الانتقال بصورة عاجلة إلى موقع أكثر أمنا. وهذه الحالة الخطيرة تم التأكيد عليها سابقا (S/2003/374). ولا يزال من الهام أن يدعم المجتمع الدولي جهود مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من أجل إيجاد ملجأ للاجئين الليبريين خارج المنطقة دون الإقليمية، ونقل أولئك الذين لا يرغبون في الإجلاء إلى أماكن أخرى داخل البلاد. ويتعين على حكومة كوت ديفوار ضمان احترام مركز اللاجئين في مخيم نيكلا كمدنيين. وعلى المدى القصير ينبغي أن يتمركز فريق مراقبة عسكري دولي على مدخل المعسكر، وأن تُصدر وثائق هوية مناسبة لجميع اللاجئين الحقيقيين في المخيم. ومن شأن ذلك أن يساعد على الاعتراف باللاجئين كمدنيين.

رابعا – سيراليون

٦٠ – يشكل التراع في ليبريا أكبر خطر مباشر يهدد الاستقرار السائد حاليا في سيراليون. وبالرغم من تعزيز نشر القوات السيراليونية في المناطق الحدودية، فإن الجماعات الليبرية المسلحة لا تزال تغير على القرى بحثا عن الغذاء ولخطف القرويين. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، تزايد عدد هذه الغارات، كما استمرت خلال عام ٢٠٠٣. وفي ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ عبر حوالي ٧٠ محاربا سيراليونيا يُعتقد أنهم من جبهة الليبريين المتحدين

من أجل المصالحة والديمقراطية، وهاجموا قرية ماندافولاهون في ولاية كايلاهون ساليانت. وقد استعادة القوات السيراليونية السيطرة على المنطقة وانسحب المحاربون.

٦١ - وتميل القوات المسلحة الليبرية وقوات جبهة الليبريين المتحدين إلى الانسحاب إلى المناطق الحدودية لسيراليون. وقد فر مئات الجنود من القوات المسلحة الليبرية وبعض المحاربين من الجبهة. وأُسكِن هؤلاء المحاربون في مخيم خاص في مابي، قرب لونغي.

ألف - سام بوكاري يواجه تهما بارتكاب جرائم حرب

٦٢ - في ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٣ أدلى المدعي العام للمحكمة الخاصة لسيراليون بتصريح أعلن فيه توجيه تهم إلى الزعماء السابقين للجبهة المتحدة الثورية، والمجلس الثوري للقوات المسلحة، وويست سايد بويز، وقوات الدفاع المدني. وذُكر اسم الزعيم السابق للجبهة المتحدة الثورية، سام بوكاري الملقب بـ ''البعوضة''. وتشمل الجرائم المدعاة في عرائض الاتهام القتل العمد والاغتصاب والإبادة والأعمال الإرهابية والاسترقاق والنهب والحرق والاسترقاق الجنسي وتجنيد الأطفال في القوات المسلحة والهجمات على موظفي الأمم المتحدة والعمال الإنسانيين. وأغلب المشتبه فيهم محتجزون حاليا، إلا أن سام بوكاري لا يزال طليقا.

٦٣ - حاول الفريق إجراء مقابلة مع السيد سام بوكاري. فاعتبارا من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، أفادت تقارير متواترة بأنه يقيم في منطقة مان بكوت ديفوار. وفي مذكرة موجهة إلى الأمم المتحدة قال القنصل العام لكوت ديفوار في منروفيا أن بوكاري شوهد مؤخرا وهو يرتكب أعمال نهب في منطقة غيغلو (انظر المرفق الثالث). ولم يستطع الفريق التحقق من هذا التقرير عندما زار غيغلو في نيسان/أبريل، إلا أنه حصل على معلومات موثوقة تفيد بأن بوكاري كان في منطقة مان في ٣ نيسان/أبريل.

٦٤ - وزار الفريق كذلك مترل بوكاري في حارة كونغو تاون بمنروفيا للتحدث إلى زوجته. وقد ترددت في مقابلة الفريق . ولاحظ الفريق أنها حصلت على سيارة جديدة تحمل لوحة أرقام ليبرية، غير أنها لا تزال تحمل لاصق تأمين من كوت ديفوار. ومرة أخرى أنكرت حكومة ليبريا أية معرفة بمكان وجود السيد بوكاري.

باء - تجنيد الأعضاء السابقين في الجبهة المتحدة الثورية، وقوات الدفاع المدني، و "ويست سايد" بويز كمرتزقة

٦٥ - الجبهة المتحدة الثورية حزب قانوني في سيراليون، ولم يجد الفريق أية أدلة على وجود صلات بين الجبهة في سيراليون وبين القائد الميداني السابق للجبهة سام بوكاري وأتباعه.

٦٦ - ووجد الفريق أن أعضاء سابقين في الجبهة المتحدة الثورية، وقوات الدفاع المدني، وأعضاء ''ويست سايد بويز'' جُندوا للمحاربة كمرتزقة لصالح حكومة ليبريا وجبهة الليبريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية، وكذلك في كوت ديفوار في صفوف قوات الحركة من أجل العدالة والسلام، وحركة كوت ديفوار الشعبية من أجل الغرب الأقصى، وماليشيا ليما. ويعتقد الفريق أن عددهم يبلغ زهاء ١ ٠٠٠ في المنطقة.

خامسا - غينيا

٦٧ - وكذلك توجد علاقة بين غينيا والنزاع في ليبريا. ففي عام ٢٠٠٠، تعرضت غينيا لغارات مسلحة انطلاقا من ليبريا، يقودها منشقون غينيون، ولكن يدعمهم محاربون من ليبريا وسيراليون. وقد انتهجت غينيا منذ ذلك الحين سياسة مؤيدة لمتمردي جبهة الليبريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية (انظر S/2001/1015 و S/2002/470 و S/2002/1115)، رغم أن الحكومة تصر على إنكار ذلك، وذكرت في رسالة مؤرخة ١١ آذار/مارس ٢٠٠٣ موجهة إلى الفريق، أن المتمردين سرقوا أسلحة من الوحدة الغينية في بعثة الأمم المتحدة في سيراليون. كما شن متمردون ناقمون من جبهة الليبريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية ومؤيدوهم هجوما على بلدة غيكيدو الحدودية، نهبوا أثناءها قاعدة عسكرية واستولوا على أسلحة وذخيرة.

الدعم المقدم لجبهة الليبريين المتحدين

٦٨ - تبين من المقابلات التي أجراها الفريق مع محاربي الجبهة إلى وجود نظام مستقر ودائم لتقديم الدعم الغيني إلى الجبهة. وتقدم غينيا دعما في مجال السوقيات. وأفاد العديد من المحاربين بأنهم شاركوا في ''رحلات تزود بالذخيرة'' إلى ثكنة عسكرية غينية في ماسنتا، حيث قدمت لهم ذخيرة وأسلحة، ومن ثم نقلت تلك الذخيرة والأسلحة بالشاحنات عبر الحدود إلى مقر الجبهة في فوينجاما. وقدمت القوات الغينية أيضا دعما بنيران المدفعية البعيدة المدى عبر الحدود لعمليات الجبهة في فويا بشمالي لوفا في عدة مناسبات في أواخر عام ٢٠٠٢ وبداية ٢٠٠٣، كما أفادت الحكومة الليبرية بحدوث ذلك مؤخرا قرب غانتا.

الجزء الثاني
انتهاكات الحظر على الأسلحة

أولا – حكومة ليبريا

ألف – الرئيس تايلور يعترف بانتهاك الحظر على الأسلحة

٦٩ – في ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٣ أعلن الرئيس تايلور للصحافة أن ليبريا ''طلبت شراء أسلحة بموجب المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة'' وفي وقت لاحق، قدمت الحكومة للفريق رسالة من وزير الدفاع تشتمل على ''قائمة شاملة للعتاد والمواد العسكرية المستوردة لأغراض الدفاع عن النفس''. والأسلحة الواردة في القائمة تكاد تكون مطابقة لتلك الواردة في شهادة مستخدم نهائي زائفة من نيجيريا ورد ذكرها في الوثيقة (S/2002/1115)، وقد استنتج الفريق أنها سُلمت خلال الفترة من حزيران/يونيه إلى آب/أغسطس ٢٠٠٢ إلى ليبريا من بلغراد، في انتهاك لجزاءات الأمم المتحدة (انظر الجدول ١).

الجدول ١

مقارنة بين قائمة الأسلحة الليبرية وبين الأسلحة الواردة في شهادة مستخدم نهائي زائفة من نيجيريا

قائمة الحكومة الليبرية	الأسلحة الواردة في شهادة مستخدم نهائي زائفة من نيجيريا	تاريخ التسليم
١ ٠٠٠ بندقية رشاشة عيار ٣٩×٧,٦٢ ملم	١ ٠٠٠ بندقية رشاشة عيار ٣٩×٧,٦٢ ملم	١ حزيران/يونيه ٢٠٠٢
٩٦٠ ٤٩٨ طلقة عيار ٣٩×٧,٦٢ ملم M67	٩٦٠ ٤٩٨ طلقة عيار ٣٩×٧,٦٢ ملم M67	
٢ ٠٠٠ قذيفة يدوية M75	٢ ٠٠٠ قذيفة يدوية M75	
١ ٠٠٠ بندقية رشاشة عيار ٣٩×٧,٦٢ ملم M67	١ ٠٠٠ بندقية رشاشة عيار ٣٩×٧,٦٢ ملم M67	٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٢
١ ٢٦٠ ٠٠٠ طلقة عيار ٣٩×٧,٦٢ ملم M67	١ ٢٦٠ ٠٠٠ طلقة عيار ٣٩×٧,٦٢ ملم M67	
٢ ٤٩٦ قذيفة يدوية M75	٢ ٤٩٦ قذيفة يدوية M75	
١ ٥٠٠ بندقية رشاشة عيار ٣٩×٧,٦٢ ملم	١ ٥٠٠ بندقية رشاشة عيار ٣٩×٧,٦٢ ملم	٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٢
٢ ١٦٥ ٥٠٠ طلقة عيار ٣٩×٧,٦٢ ملم	٢ ١٦٥ ٥٠٠ طلقة عيار ٣٩×٧,٦٢ ملم	

قائمة الحكومة الليبرية	الأسلحة الواردة في شهادة مستخدم نهائي زائفة من نيجيريا	تاريخ التسليم
١٨٠ ٠٠٠ طلقة ذخيرة عيار ٧,٦٢ للرشاشة M84	١٢٠ ٠٠٠ طلقة ذخيرة عيار ٧,٦٢ للرشاشة M84	٥ تموز/يوليه ٢٠٠٢
١٥ ٢٠٠ طلقة ذخيرة للرشاشة ٩ ملم ''ناتو''	١١ ٢٥٠ طلقة ذخيرة للرشاشة ٩ ملم ''ناتو''	
٧٥ ٠٠٠ طلقة ذخيرة عيار ٧,٦٢ ملم	٧٥ ٠٠٠ طلقة ذخيرة عيار ٧,٦٢ ملم	
١٠٠ قاذفة صواريخ RB M57	١٠٠ قاذفة صواريخ RB M57	
٤٥٠٠ لغم للقاذفة RB M57	٤٥٠٠ لغم للقاذفة RB M57	
٦٠ مسدسا رشاشا طراز M84، ٧,٦٥ ملم	٦٠ مسدسا رشاشا طراز M84، ٧,٦٥ ملم	
٢٠ مسدسا طراز CZ99، ٩ملم	٢٠ مسدسا طراز CZ99، ٩ملم	
١٠ بنادق طويلة المدى طراز ''بلاك أرو'' M93، ١٢,٧ ملم	١٠ بنادق طويلة المدى طراز ''بلاك أرو'' M93، ١٢,٧ ملم	
٥ رشاشات M84، عيار ٧,٦٢ ملم	٥ رشاشات M84، عيار ٧,٦٢ ملم	
١٠٠ قاذفة صواريخ RB M57		٢٣ آب/أغسطس ٢٠٠٢
٢ ٠٠٠ لغم للقاذفة RB M57	١٠٠ قاذفة صواريخ RB M57	
٧٥ رشاشة M84، عيار ٧,٦٢ ملم	١ ٠٠٠ لغم للقاذفة RB M57	
٢ ٨٠٠ بندقية رشاشة ٧,٦٢×٥٤ ملم	٥٠ رشاشة M84، عيار ٧.٦٢ ملم	
٢٧ مسدسا CZ99، عيار ٩ ملم	١ ٥٠٠ بندقية رشاشة ٧,٦٢×٥٤ ملم	
٩٢ ٤٠٠ طلقة ذخيرة عيار ٧,٦٢×٥٤ ملم	١٧ مسدسا CZ99، عيار ٩ ملم	
٥٢٦ ٠٠٠ طلقة ذخيرة عيار ٧,٦٢×٣٩ ملم	٩٢ ٤٠٠ طلقة ذخيرة عيار ٧,٦٢×٥٤ ملم	
١٩ ٠٠٠ طلقة ذخيرة عيار ٩ ملم	٥٢٦ ٦٨٠ طلقة ذخيرة عيار ٧,٦٢×٣٩ ملم	
٦ ٠٠٠ طلقة ذخيرة عيار ٧,٦٥	٩ ٠٠٠ طلقة ذخيرة عيار ٩ ملم	
٩ بنادق صيد	٦ ٠٠٠ طلقة ذخيرة عيار ٧,٦٥	
١٥٢ قاذفة صواريخ	١٥٢ قاذفة صواريخ	٢٥ آب/أغسطس ٢٠٠٢
١ ٠٠٠ لغم للقاذفة RB M57	١ ٠٠٠ لغم للقاذفة RB M57	
٥ ٢٠٠ طلقة ذخيرة للبندقية الطويلة المدى ''بلاك أرو'' M93، ١٢,٧ ملم	٥ ٢٠٠ طلقة ذخيرة للبندقية الطويلة المدى ''بلاك أرو'' M93، ١٢,٧ ملم	
١٨٣ ٦٠٠ طلقة ذخيرة ٧,٦٢×٥٤ ملم	١٨٣ ٦٠٠ طلقة ذخيرة ٧,٦٢×٥٤ ملم	
٩٩٩ ١٨٠ طلقة ذخيرة ٧,٦٢×٣٩ ملم	٩٩٩ ١٨٠ طلقة ذخيرة ٧,٦٢×٣٩ ملم	
مجموعتان من الأنابيب المطاطية	مجموعتان من الأنابيب المطاطية	
٣ مراوح دفع	٣ مراوح دفع	
رأس واحد للدوّار	رأس واحد للدوّار	
١٧ جراب مسدس	١٧ جراب مسدس	

٧٠ - وتوسطت شركة تيميكس التي يقع مقرها في بلغراد في شراء هذه الشحنات، وقام وكيل الشحن، ''انترجوغ أ. سن'' باستخراج جميع الأوراق في مطار بلغراد، ونقلت هذه الأسلحةَ إلى ليبريا الشركة المولدوفية ''أيروكوم''، والفرع البلجيكي لشركة ''دوكور ورلد آيرلايتر''.

المروحيات تشكل أولوية

يواصل الجيش الليبيري البحث عن طائرات مروحية لدعم جهده الحربي. وكما تدل على ذلك القائمة الليبيرية فقد تم استيراد ٣ مراوح ورأس دوار من بلغراد انتهاكا لجزاءات الأمم المتحدة. وتوجد حاليا أربع مروحيات في ليبريا. اثنتان منها من طراز Mi-2 وواحدة من طراز ATU 003، والرابعة مروحية شرطة؛ وتحتاج الأخيرتان إلى قطع غيار وقد توقفتا عن الطيران. وقد شاهدهما الفريق في مطار سبريغز باين. وكانت مروحية ثالثة من طراز Mi-8/17 قد توقفت عن الطيران لمدة طويلة، وظلت متمركزة في مطار روبرتسفيلد الدولي. وفي ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ تم إصلاحها أخيرا واستأنفت العمليات العسكرية. وهناك مروحية رابعة مطلية باللون الأبيض وشريط أزرق تعمل منذ عام ٢٠٠٢؛ بيد أنه منذ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، اقتصرت على رحلات قصيرة بسبب تآكل محرك الدوار. وكانت هذه المروحية قد استوردها أصلا غس كوينهوفن وهو من شركة الأخشاب الملكية وقدمها للحكومة عوضا عن الضرائب. وأفاد جنود في القوات المسلحة الليبرية الفريق بأن المروحية نقلت إليهم الأسلحة واللوازم العسكرية في فويا بانتظام لغاية شهر آذار/مارس ٢٠٠٣. وكان كوينهوفن قد قدم إلى الشرطة مروحية واحدة من طراز Mi-2.

وقد كان الحصول على قطع غيار للمروحيات أهم أولويات الحكومة. وتحاول الحكومة إبرام صفقة لتطوير سكة حديد نيمبا للوصول إلى رواسب ركاز الحديد الغنية. وكجزء من خطة التطوير هذه تأمل الحكومة في إمكانية التعاقد مع شركة عسكرية خاصة تحمي المشروع، وتوفر كذلك قدرات إضافية في مجال المروحيات لصالح الحكومة عوضا عن دفع الضرائب، على غرار ما فعلته شركة الأخشاب الملكية.

باء – وجود أسلحة صربية كثيرة في ليبريا

٧١ – تحقق الفريق بصورة مستقلة من أن جميع الأسلحة الواردة في الجدول ١، بما في ذلك ٥٠٠٠ بندقية أوتوماتيكية من طراز M70 AB2 (عيار ٧,٦٢×٣٩ ملم)، سلمت إلى ليبريا في ست شحنات خلال الفترة من حزيران/يونيه إلى آب/أغسطس ٢٠٠٢. وقد وُزعت الأسلحة بسرعة في أنحاء ليبريا وشاهدها الفريق في حوزة الجنود الحكوميين في مقاطعة شمالي لوفا ومنروفيا، وفي حوزة جهات غير حكومية تابعة لجبهة الليبريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية في بو – ووترسايد وتوبمانبورغ (هذه مناطق تم الاستيلاء عليها من الحكومة). وترد في المرفق الرابع صورة أخذها الفريق للوحة تحمل رقم التسلسل M70 2002

AB2 799718 على أحد هذه الأسلحة. وعاين الفريق أيضا قائمتين لأسلحة القوات المسلحة الليبرية لمنطقتي بو – ووترسايد وروبرتسبورت مؤرختين ٨ تموز/يوليه ٢٠٠٢ و ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢. وكانتا تضمان أرقام التسلسل لثلاث عشرة بندقية رشاشة من طراز M70.

٧٢ – واستنادا إلى معاينته للأسلحة والقوائم، سجل الفريق ما مجموعه ٦٦ رقما متسلسلا لبنادق رشاشة من طراز M70 من ليبريا، وقدمت هذه الأرقام إلى وزارة الدفاع في بلغراد. وأكدت السلطات الصربية أن جميع هذه الأسلحة من صناعة الشركة الصربية زاستافا في عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٢، وأن أرقامها تطابق أرقام مجموعات أسلحة زعم مسؤولو شركة تيمكس أنها مخصصة لوزارة الدفاع بنيجيريا.

٧٣ – وفي وقت لاحق أكدت وزارة الدفاع النيجيرية في رسالة مؤرخة ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ موجهة إلى سفارة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في لاغوس أن ”شهادات المستخدم النهائي التي يُزعم صدورها عن الحكومة النيجيرية لشراء أسلحة وذخائر من شركة يوغوسلافية ليست صحيحة على الإطلاق“ (انظر S/2002/1115، المرفق الخامس).

جيم – سلوبودان تيزيتش وتيمكس

٧٤ – تحقق الفريق أيضا من الأدلة على دور سلوبودان تيزيتش بوصفه أكبر منتهك للجزاءات، بما في ذلك الأدلة على قيامه بثلاث زيارات إلى منروفيا. وتم الحصول على أدلة وافية من كل من غرب أفريقيا وصربيا على أن السيد تيزيتش وشركته تيمكس باعا ليبريا أسلحةً مصنعة في عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٢. وتدعم المعلومات التي جمعها الفريق الشكوك بأن السيد تيزيتش وشركاءه الذين تم تحديد هويتهم مؤخرا لا يزالون إلى اليوم يخططون لتصدير أسلحة مصنعة في صربيا إلى ليبريا.

٧٥ – وأصر السيد تيزيتش على أن أحد شركائه الصربيين، واسمه أورهان دراغاس عرّفه بالسيد إبينيزير، وهو من شركة نيجيرية تسمى أرونا للاستيراد، وأن جميع الترتيبات تولاها الزبون ووكيل شحن اسمه إنترجوغ أ. س. وأنكر السيد تيزيتش القيام بأية زيارة إلى ليبريا. وقال إنه كان يعتقد بأن الأسلحة متوجهة إلى نيجيريا.

دال – سلوبودان تيشتش في منروفيا

٧٦ – أثبت الفريق، أثناء تحقيقه الأخير، أن أسماء السيد تيشتش والسيد دراغاش قد قيدت في سجل فندق رويال في منروفيا يوم ١ آب/أغسطس ٢٠٠٢ (انظر المرفق الخامس). وكان بصحبتهم الكسيتش يوفان وهو من شركة أفيوجنيكس الصربية. وقد حصل الفريق على

نسخة من جواز سفر السيد دراغاش من بلغراد وقام بمضاهاة رقمه بالرقم الذي قيد في سجل الفندق في منروفيا.

٧٧ - وأثبت الفريق كذلك أن السيد تيشتش والسيد يوفان والسيد دراغاش قد سافروا إلى ليبريا على متن طائرة مستأجرة. ويفيد شهود عيان بأنهم كانوا يحملون معهم هدايا شتى شملت حاسبات وصدارات واقية من الرصاص وقد استقبلهم إيمانويل شو، المدير الإداري لخطوط لونستار الجوية. وكانت هذه ثاني زيارة يقوم بها السيد تيشتش لمنروفيا.

٧٨ - وقد وجد الفريق حجزا في الفترة من ٩ إلى ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٢ في فندق مامبا بوينت في منروفيا لالكسيتش يوفان وفردين آخرين (الغرف ٣٨ و ٣٩ و ٤٠)، أحدهما السيد تيشتش والآخر السيد دراغاش (وقد قام الفريق بتصوير هذا القيد، وأودع الأصل في ملف لدى الأمانة العامة للأمم المتحدة). وقد حجز السيد يوفان الغرف باسم ''شركة خطوط لونستار الجوية''. وقد تأكد الفريق من أن السيد تيشتش والسيد يوفان قد بقيا في مامبا بوينت. وتأكد أيضا من أن المدير الإداري لخطوط لونستار الجوية، السيد شو، قام بترتيب زيارتهما لشركة تسويق المنتجات الزراعية الليبرية أثناء بقاءهما في منروفيا.

٧٩ - وفور عودة هؤلاء الرجال إلى بلغراد من منروفيا في ١٦ تموز/يوليه ٢٠٠٢، أوقفت السلطات اليوغوسلافية مؤقتا الشحنة الخامسة من المعدات العسكرية التي نظمتها تيمكس. وقد استغرق تأجير انتريوغ لطائرة أخرى شهرا آخر. وخلال هذه الفترة، بذلت شركة أفيوجينكس مساعيها لدى هيئة الطيران المدني اليوغوسلافية الاتحادية كي تصرح لشركة، البراق الجوية، ومقرها في طرابلس، بنقل شحنة جوا على متن طائرة من طراز اليوشن ٧٦ تابعة لها. وقد أدى عدم الارتياح من جانب السلطات اليوغوسلافية بشأن إشراك شركة مرتبطة بطرابلس في نقل أسلحة في نهاية المطاف إلى استئجار طائرة من طراز لوكهيد من خطوط دوكور الجوية العالمية. وقد أبلغ أحد أفراد طاقم طائرة اللوكهيد الفريق أن رجلا تطابق أوصافه أوصاف السيد تيشتش استقل الطائرة معهم. ويفيد الرئيس التنفيذي لشركة دوكور، دوين اغلي، بأنه قد وجهت إلى طاقمه تهديدات بأنه سيلحق بهم أذى بدني في مطار بلغراد وأجبروا على التوجه إلى ليبريا. وذكر للفريق عند مقابلته في مكتبه في مطار أوستيندي (بلجيكا) ''ليست هذه هي المرة الأولى خلال سنوات طيرانه العديدة التي حدث فيها هذا''.

هاء - دفع ثمن الأسلحة

٨٠ - زعم السيد تيشتش أنه تلقى ٥٠٠ ٠٠٠ دولار نقدا من السيد إبنيزر من شركة أرونا للاستيراد، نيجيريا، أثناء مقابلته في بلدة سوبوتيتيا الواقعة على الحدود في صربيا في

الربع الأول من عام ٢٠٠٢. وذكر أيضا أن أحد موظفيه قام بإيداع هذه الأموال في حساب بمصرف في بلغراد. وقد كشف تحقيق أجرته السلطات الصربية لتدفق الأموال المتولدة عن ست شحنات من الأسلحة، النقاب عن أن السيد تيشتش قد تلقى عددا من التحويلات المصرفية والايداعات النقدية إلى حسابات مصرفية إما كانت باسم السيد تيشتش وإما كان يسيطر عليها بصورة غير مباشرة (انظر الجدول ٢).

الجدول ٢

التحويلات المصرفية والايداعات النقدية لصالح سلوبودان تيشتش

(بدولارات الولايات المتحدة)

المعاملة	رقم الحساب
٩٠ ٠٠٠,٠٠ في المصرف التجاري، بلغراد	٤٥٣٣-٠-٦٩٣٩٨
٧٨ ٦١٥,٣٧ في مصرف دلتا، بلغراد	٧٤٣٥٠٩٦٦٥
١٩٨ ٣٨٤,٦٣ في مصرف دلتا، بلغراد	٧٤٣٥٠٩٦٦٤
٢٣ ٧٨٥,٠٥ في مصرف دلتا، بلغراد	٧٤٣٥٠٩٧٣٧
٢٥٣ ٥١٤,٩٥ في مصرف دلتا، بلغراد	٧٤٣٥٠٩٧٣٨
٨,٣٠ في مصرف دلتا، بلغراد	٧٤٣١٤٤٤٩٣
١٨٦ ٨٦٧,٥٠ في مصرف دلتا، بلغراد	٧٤٣١٤٤٤٩٣
٢٨ ٠٢٦,٨٨ في مصرف دلتا، بلغراد	٧٤٣١٤٤٤٩٥

٨١ - وقد وقّع شخص قيل إنه يمثل شركة استثمارات فايندنغ ، منروفيا، بالأحرف الأولى على إيداع المبلغين ٠٠٠ ٩٠ دولار و ٣٨٤,٦٣ ١٩٨ دولار.

٨٢ - ويبلغ مجموع هذه المدفوعات ٢٠٢,٦٨ ٨٥٩ دولار بينما تشهد شركة تيمكس بأن قيمة الأسلحة المصدرة هي ٨٧٠,٢٢ ٣١٣ ١ دولار (انظر الجدول ٣). وليست لدى الشرطة الصربية أي معلومات عن الكيفية التي حصل بها السيد تيشتش على الفرق البالغ ٦٦٧,٥٤ ٤٥٤ دولار.

٨٣ - وقد قدمت الشرطة الصربية دليلا آخر للفريق هو ملخص لفواتير الشحن.

الجدول ٣

ملخص لفواتير الأسلحة المشحونة

(بدولارات الولايات المتحدة)

الشحنة الأولى	١٦٨ ٦١٥,٣٧					
الشحنة الثانية	٢٢٢ ١٦٩,٦٨					
الشحنة الثالثة	٢٥٣ ٥٢٣,٢٥					
الشحنة الرابعة	١٦١ ٤٨٠,٠٠	زائد	٢٥ ٣٨٧,٥٠			
الشحنة الخامسة	٣١٠ ٦٧٥,٠٠	زائد	١ ٥٢٠,٠٠	زائد	٤٥ ٠٢٨,٦١	
الشحنة السادسة	٤٠ ٩٠٧,٠٠	زائد	٨٤ ٥٦٣,٢١			

٨٤ - وتفترض شرطة الجرائم الاقتصادية الصربية أن القيمة الفعلية للأسلحة المباعة قد تكون أكثر من ذلك كثيرا وأن السيد تيشتش ربما يكون قد بخس أرباحه التي أبلغ عنها. وقد شهد السيد تيشتش، من ناحية أخرى، بأن سعر بيع الأسلحة المشحونة كان ٠٠٠ ٩٧٥ دولار حصل منها على ٠٠٠ ٥٠٠ دولار فقط.

٨٥ - وبغض النظر عن النسخة التي قد يصدقها المرء، من المؤكد أن بعض الأموال لم تصل إلى حسابات السيد تيشتش في المصارف الصربية. وقد يكون هناك دافع هو التغييرات الأخيرة التي أجريت في تشريعات غسل الأموال الصربية. وفي محاولة للظهور على أنه يمتثل للقانون الصربي، عمل السيد تيشتش على التأكد من أن قيمة الأسلحة التي يزعم أنه صدرها إلى نيجيريا تنعكس في تدفقات الأموال الواردة. وتعين على السيد تيشتش أن يخفي أي أموال فائضة ربما تمكن من كسبها لقاء جهوده في انتهاك الجزاءات. ولهذا الغرض، ربما يكون قد ابتكر مخططا محبوكا يشمل حسابات مصرفية لواكسوم وفي المصارف السويسرية (انظر المربع).

٨٦ - وربما يكون دفع مبلغ ٠٠٠ ٢٥٠ دولار الذي حول في ٩ أيار/مايو ٢٠٠٢ إلى حساب سويسري يملكه رؤساء واكسوم انستالت، جزء من الحل للبحث عن عائدات إضافية ناجمة عن الشحنات الليبرية الست. وقد قام مصرف المورد اللبناني بتحويل الأموال من الحساب رقم 0001-202662-CC1 إلى سويسرا دون تحديد صاحب الحساب المستفيد. وقد ذكر مخبر سري اشترك في هذه المعاملة أن هذه الأموال قد حولت باسم شركة جيف.

٨٧ - وبعد مرور بضعة أيام على قيد مبلغ الـ ٠٠٠ ٢٥٠ دولار في حساب واكسوم، أصدر السيد تيشتش أوامره بتحويل ٠٠٠ ٥ دولار و ٠٠٠ ١٠٠ دولار و ٠٠٠ ٤٥

دولار إلى ثلاثة حسابات مختلفة لأفراد ربما ليست لهم صلة بانتهاكات الحظر. وقد حول مبلغ إضافي قدره ٩٠ ٠٠٠ دولار لحساب صربي يخص السيد تيشتش (انظر الجدول ٢).

الصلة بين واكسوم - تيمكس - جيف

حينما حقق الفريق في شحنات تيمكس الست عام ٢٠٠٢ إلى ليبريا أبلغ أن شركة واكسوم انستالت التي قامت بتيسير العملية لا وجود لها. وبمساعدة سلطات ليختنشتاين، تمكن الفريق من تحديد مكان واكسوم انستالت ووسع نطاق التحقيق أكثر من ذلك.

سُجلت واكسوم انستالت في فادوز في ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ كشركة محاسبات ودفع فواتير تابعة لشركة تجارية صربية. ويبدو أنه قد تم الزج ببراءة برؤساء كل من شركة ليختنشتاين والشركات التجارية الصربية في انتهاكات الجزاءات الليبرية التي قام بتنسيقها سلوبودان تيشتش وتيمكس. وتشير بعض المعلومات إلى أنه ربما تكون هناك صلة بين هذه الأنشطة والجزاءات التي انتهكها العراق أيضا.

وقد استخدم السيد تيشتش ، عن طريق واكسوم انستالت، شركة ليختنشتاين والحسابات المصرفية السويسرية المرتبطة بها لإبرام صفقة مشروع مشترك مع مواطن بلغاري، هو بيتر كوستادينوف سينابوف، وشركة جيف التابعة له. وقد ظل الإنتربول يبحث عن السيد سينابوف منذ ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ بسبب مشاركته المزعومة في شحن قطع اختزال للعراق بصورة غير مشروعة. وهو قيد التحقيق حاليا أيضا من جانب سلطات إنفاذ القانون البلغارية. وتفيد السلطات البلغارية بأن السيد سينابوف يسيطر بنسبة ١٠٠ في المائة على شركة جيف المسجلة في جزر فرجن البريطانية وشركة تابعة بالاسم نفسه مسجلة في قبرص.

وعلى الرغم من أنه لا يوجد أي سجل لشركة جيف المحدودة في بلغاريا، يحتفظ السيد سينابوف بعنوان في بلغاريا في ٤٤-٤٨ شارع كريتشم، صوفيا.

وقد دخل في اتفاق مع شركة تيمكس في آذار/مارس ٢٠٠٢ لبيع إطارات شاحنات تبلغ قيمتها ٢٩٠ ٥٩٠ دولار (انظر المرفق السادس). ولأسباب لا يمكن إلا الاشتباه فيها، اختار السيد تيشتش تعيين رؤساء واكسوم كممثلين للمعاملة مع شركة جف ووقع عقد توكيل يعهد لشركة مقرها ليختنشتاين بأن تحتفظ بالدفاتر وتعمل كوكيل. ولا يمكن تبرير السرية غير العادية ولا النفقة الإضافية الناجمة عن خدمات شركة ليختنشتاين بمجرد صفقة إطارات تبلغ ٠٠٠ ٥٩٠ دولار. وقد افتتح المدعي العام في ليختنشتاين تحقيقا في المسألة وقام بالفعل بمصادرة جميع الوثائق ذات الصلة.

وعلى الرغم من أن الفريق لم يعثر على أي دليل ملموس للرابطة بين عقد تيمكس - جيف وشحنات الأسلحة الليبرية، هناك دليل لا يقبل الجدل قُدم بالفعل في التقرير السابق للفريق (S/2002/1115، الفقرة ٧٥)، على أن شركة استثمارات فايندنغ المسجلة في ليبريا الأصلية، وهي تعمل بوصفها ممثل وزارة الدفاع في نيجيريا (المشتري المزعوم)، قد استعيض عنها بشركة واكسوم، وهي علبة الشركة الذي يخفي داخله عقد تيمكس - جيف.

واو - الصلة الصربية ما زالت مستمرة

٨٨ - وقّع السيد شو في شباط/فبراير ٢٠٠٣ اتفاق مع شركة أفيوجينكس ومقرها بلغراد لإيجار طائرة من طراز بوينغ ٧٢٧-٢٠٠، وهي مسجلة في صربيا بوصفها (YU-AKD). وستنضم طائرة بوينغ ثانية من طراز ٧٢٧-٢٠٠ من شركة أفيوجنكس (مسجلة YU-AKM) في المستقبل القريب إلى هذه الطائرة التي تسمى محليا ''طائرة الفلفل''.

٨٩ - والسيد شو هو المدير الإداري لخطوط لونستار الجوية وهو مستشار اقتصادي للرئيس تايلور. وقد حاول الفريق التحدث معه بشأن مشاركته مع أفيوجينكس وتيمكس، وحاول الاتصال به هاتفيا مرات لا تحصى، وزار مكاتبه مرات عديدة وفي النهاية قدم رسالة بأسئلة مفصلة. وحتى الآن لم يرد أي رد عليها. ورئيس خطوط لونستار الجوية هو بينوني أوري، وهو مفوض الشؤون البحرية، ولدى الفريق وثائق تثبت أنه أدى دورا رئيسيا في تحويل الأموال من سجل السفن والشركات في ليبريا (LISCR) لتمويل شراء ونقل أسلحة انتهاكا لجزاءات الأمم المتحدة (انظر S/2001/1015).

٩٠ - ويبين الجدول ٤ الكيفية التي استخدمت بها إشارة نداء لونستار في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ وشباط/فبراير ٢٠٠٣ لرحلات من بوركينا فاسو إلى ليبريا اشتبه في أنها تقل إمدادات عسكرية. وسيتيح أيضا المشروع المشترك لخطوط لونستار الجوية وأفيوجينكس للحصول على طائرتين من طراز بوينغ ٧٢٧-٢٠٠ لحكومة ليبريا تحسين قدرتها الداخلية على نقل الأسلحة انتهاكا لجزاءات الأمم المتحدة. ومدى وقدرة هذه الطائرات مثالي لسرعة شحن الأسلحة الخفيفة والذخائر وهي ذات استخدام مزدوج لتوليد الإيرادات بنقل الركاب ونقل الأسلحة عند الضرورة.

زاي - الصلة بين بلغراد - الكونغو - ليبريا؟

٩١ - يشعر الفريق بالقلق لأنه من المخطط شحن المزيد من الأسلحة من بلغراد إلى ليبريا عبر جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد بعث الفريق برسالة بالفعل إلى حكومة جمهورية

الكونغو الديمقراطية يطلب فيها إيضاحا بشأن ما إذا كانت شهادة مستعمل نهائي أصدرتها وزارة الدفاع فيها (انظر المربع) صحيحة. ولم يرد أي رد على ذلك.

شهادة مستعمل نهائي من جمهورية الكونغو الديمقراطية

جمهورية الكونغو الديمقراطية
وزارة الدفاع الوطني
مندوب الوزير [كذا]

شهادة مستعمل نهائي

يؤكد هذا أن وزارة الدفاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية تأذن بموجبه لشركة جيف المحدودة، جزر فرجن البريطانية، بأن تشتري عن طريق ''زاستافا'' كاراغويفاتش، برافيبارتزان، أوزيتشي، صربيا، المنتجات التالية:

No SERIE	DESCRIPTION	QUANTITY	OBS
01	Ammunition 7.62x39	10 000 000	
02	Ammunition 7.62x54 mm	5,000 000	
03	Assault rifle 7.62 M70AB2	5 000	
04	Machine gun PKM (M84)	100	
05	Automatic grenades for RB-M57	30	
06	30 mm grenades for RB-M57	10 000	
07	Hand rocket launcher RB-M57	1 000	
08	Round 90 mm for RB-M57	10 000	
09	Pistol CZ 99	500	
10	Ammunition 9 mm	500 000	

وتتعهد وزارة دفاع جمهورية الكونغو الديمقراطية هنا وتؤكد أن المعدات المذكورة أعلاه لن يعاد تصديرها أو نقلها إلى بلد آخر دون تصريح كتابي من سلطات صربيا وستستخدم لأغراض الدفاع لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

كينشاسا ، ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٣
مندوب الوزير للدفاع الوطني
إيرونغ – أ – وان

٩٢ – وهناك أوجه تماثل عديدة بين هذه الشحنة المقترحة وشحنات الأسلحة من تيمكس للأسلحة إلى ليبريا من حزيران/يونيه إلى آب/أغسطس ٢٠٠٢ وذلك على النحو التالي:

- الأسلحة الواردة في شهادة المستعمل النهائي الصادرة عن ''جمهورية الكونغو الديمقراطية'' هي ذات الأنواع التي وردت من ذات المصانع في شحنات عام ٢٠٠٢.
- تشترك تيمكس في هذه الصفقة ولها علاقة مع شركة جيف منذ آذار/مارس ٢٠٠٢ (انظر المرفق السادس).
- شركة النقل هي خطوط دوكور الجوية العالمية بطائرتها من طراز لوكهيد 3C-QRL وشقيقتها 3C-QRQ في وضع الاستعداد.
- شركة التشهيلات هي إنتريوغ.
- تمارس شركة إنتريوغ مساعيها بقوة لدى هيئة الطيران المدني للحصول على تصريح لشركة دوكور.
- وكيل التشهيلات، ليوبو ميلنكوفيتش، هو نفسه.

٩٣ - وقد رفضت هيئة الطيران المدني الصربية التصريح لخطوط دوكور الجوية العالمية بالهبوط في بلغراد، مما يظهر أهمية وجود منظم طيران مدني مستقل في صربيا. وقد علم الفريق أن السمسار وشركة دوكور ينظران في نقل مطار التحميل إلى سراييفو لتجنُّب التأخير في بلغراد.

٩٤ - وكما لوحظ في الجدول ٤، وجد الفريق أن هناك عددا من طائرات الشحن أقلعت من كينشاسا وهبطت في مطار روبرتسفيلد الدولي في عام ٢٠٠٣. وقد أُبلغت هذه الرحلات الجوية إلى الفريق على أنها تحمل معدات عسكرية. ومن الممكن جدا أنه على الرغم من أن الأسلحة في حالة بلغراد الجديدة ربما تكون قد نُقلت جوا أصلا إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، فإن المستعمل النهائي في آخر المطاف للمعدات العسكرية هو حكومة ليبريا.

حاء - شحنات أخرى

٩٥ - شكلت شحنات الأسلحة الست من بلغراد تعزيزا كبيرا لحكومة ليبريا، إلا أنها لم تكن الشحنات الوحيدة التي سُلمت أخيرا. وواصل الفريق جمع أدلة تثبت أن السلطات الليبرية ما زالت تعتمد على استعمال الطائرات لشراء الأسلحة. ورغم الموقف غير المتعاون الذي تتخذه السلطات الليبرية، تمكَّن الفريق من تحديد بعض رحلات الشحن الجوي المشتبه فيها غير المقررة وذلك بتحليل المعلومات التي جُمعت من مراقبي حركة المرور الجوي في عدة بلدان أفريقية وأوروبية ومقارنتها بسجلات ملخص الرحلات الجوية اليومي في مطار

روبرتسفيلد الدولي. وقد أثبت الفريق أنه في الفترة من ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ إلى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٣، لا تظهر في سجلات روبرتسفيلد ١٠٤ رحلات جوية الفريق على علم بها. وعلى أساس إفادة شهود العيان، وصفوا تفريغ ذخائر من هذه الرحلات، يشتبه الفريق في أن ست رحلات غير مسجلة على الأقل انتهكت حظر الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة.

الجدول ٤

الرحلات المشتبه فيها

التاريخ	إشارة نداء الطائرة	نوع الطائرة	التسجيل	المسار
27 November 2002	NL 003	MD 83	SU BMP	OUAGA/RIA
27 November 2002	NL 004	MD 83	SU BMP	OUAGA/RIA
28 November 2002	NL 002	MD 83	SU BMP	OUAGA/RIA
28 November 2002	LXO 0778	MD 83	SU BMF	RIA/ASWAN
30 November 2002	NL 003	YK 40	RA 87260	OUAGA/RIA
12 December 2002	ALI 004	YK 40	RA 87260	OUAGA/RIA
13 December 2002	ALI 005	MD 83	SU BMF	OUAGA/RIA
13 January 2003	AZZ 210	IL 76	ST APS	OUAGA/RIA
14 January 2003	RELIEF 103	IL 76	ST APS	RIA/KINSHASA
17 January 2003	RELIEF 102	IL 76	ST APS	KINSHASA/RIA
17 January 2003	RELIEF 102	IL 76	ST APS	RIA/KINSHASA
17 February 2003	NL 004	MD 83	SU BMF	OUAGA/RIA
17 February 2003	LX O779	MD 83	SU BMF	RIA/CAIRO

التسجيل الوطني: RA : الاتحاد الروسي؛ ST : السودان؛ SU : مصر.

الشركات : ALI : الخطوط الجوية الليبرية؛ AZZ : شركة عزة للنقل الجوي المحدودة (السودان)؛ LXO : الأقصر للطيران (مصر)؛ NL : شركة لون ستار الجوية (مستأجرة من حكومة ليبريا).

الإغاثة: شركة خدمات نقل الإغاثة المحدودة (المملكة المتحدة).

٩٦ - يمكن أن تكون هذه الرحلات للنقل من واغادوغو في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ و شباط/فبراير ٢٠٠٣، ومن كينشاسا في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣. وكانت إحدى شركات النقل الجوي شركة لون ستار الجوية التي يملكها السيد شو. ولم تكن غالبية شركات النقل الجوي متعاونة في تقديم المعلومات. ووفقا لرسالة وردت في

١٤ نيسان/أبريل من البعثة الدائمة لمصر لدى الأمم المتحدة، قامت شركة الأقصر للطيران بأربع رحلات إلى ليبريا ''استُخدمت حصرا لنقل رجال أعمال''.

طاء – استخدام السفن لنقل السلاح

٩٧ – لا توجد مرافئ طبيعية ذات مياه عميقة في ليبريا بالرغم من أن أنهارا عديدة تصب في المحيط الأطلسي. والمرافئ الأربعة هي مونروفيا وبوكانان وغرينفيل وهاربر. وهي جميعها بحاجة إلى جرف أعماقها باستمرار. والمرفآن الرئيسيان هما مونروفيا وبوكانان. ومرفأ مونروفيا هو المرفأ الأساسي ويتحكّم بمعظم التجارة العامة. والمراسي محدودة، وهناك ترتيبات حاليا لإزالة حطام إحدى السفن على امتداد الرصيف. وهناك مرسى صغير للنفط لناقلات النفط ومرسى صغير مهجور لخام الحديد بالجملة. ولا تستطيع السفن التي يتجاوز غاطسها ٣٠ قدما دخول المرفأ. والقدرة على مناولة الشحن العام والحاويات محدودة، ويتعيّن على السفن أن تستخدم معداتها.

٩٨ – وتستخدم سفن صيد السمك الساحلي، ومعظمها من البلدان المجاورة، مرسى صغير منفصل. وإرشاد السفن إلزامي في جميع المرافئ، ولكن يبدو أن هناك مرشدين للسفن فقط يعملان لدى هيئة المرافئ الوطنية. والقاطرات البحرية متوافرة.

٩٩ – وزار فريق الخبراء مرفأ مونروفيا الحر واجتمع بالمدير العام لهيئة المرافئ الوطنية، السيد ألفونسو غاي، الذي رفض في البداية التعاون مع فريق الخبراء. ولكنه قدّم في نهاية الأمر ردا كتابيا على استبيان فريق الخبراء (المؤرخ ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٣). غير أنه لم يقدّم أي تفاصيل هامة عن السفن التي وفدت إلى مرفأ بوكانان بالرغم من أن هذه التفاصيل طُلبت منه.

١٠٠ – وأصبح من اليسير نقل السلع دون أن يطّلع أي طرف على محتويات البضاعة المشحونة لأن الشحن البحري ينحو بشكل متزايد إلى تعبئة البضاعة في حاويات. وتتم تعبئة الحاويات وختمها في بلد المنشأ وتظل مختومة إلى أن تصل إلى وجهتها النهائية.

١٠١ – ويمكن ألا يكشف التفتيش أيضا في ليبريا عن البضاعة التي يتم إفراغها. ووقّعت وزارة التجارة والصناعة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ عقدا مع شركة بيفاك الدولية الفرنسية للقيام بالتفتيش السابق على الشحن لجميع الصادرات والواردات. ونصّ العقد على الإشراف على النوعية والكميات والتحقق من الأسعار والتصنيف الجمركي وتحديد القيمة لأغراض الرسوم الجمركية لجميع الواردات، والإشراف على النوعية والكميات والتحقق من الأسعار لجميع الصادرات. وانتهت مدة العقد مؤخرا، ولكنه قيد التجديد. ويتواصل تقديم الخدمات بموجب شروط العقد السابق، ويجري التفاوض على عقد جديد.

١٠٢ - وزوّدت شركة بيفاك الدولية فريق الخبراء بمعلومات تفصيلية عن أنشطتها. وتقدّم الشركة تقارير شهرية عن أنشطتها إلى وزارة التجارة والصناعة، وأتيحت نسخة من التقرير عن شهر آب/أغسطس ٢٠٠٢ والتقرير عن شهر شباط/فبراير ٢٠٠٣ إلى فريق الخبراء للنظر فيهما.

١٠٣ - ولوحظ أن الحكومة تمنح إعفاءات عشوائية للسلع المستوردة، وليس في وسع شركة بيفاك سوى الامتثال. ولا يتاح لها القيام بالتفتيش فيما يتعلق بجميع السلع الخاضعة للإعفاءات. ولا تقدّم السلطة التي تمنح الإعفاءات سوى وصفا للسلع في التقارير الشهرية، ويمكن بسهولة استيراد العتاد العسكري دون علم شركة بيفاك.

١٠٤ - ومن غير المرجّح أن يتم حاليا جلب العديد من الأسلحة إلى ليبريا عن طريق البحر، وذلك للأسباب التالية :

- إن الحاجة إلى السلاح قليلة نسبيا، وليست هناك أدلة كثيرة على استيراد أسلحة ثقيلة؛
- هناك احتمال أقل للكشف عن عمليات تسليم الأسلحة سريعا عن طريق الجو لأن مدة المرور العابر قصيرة؛
- من الأسهل في إطار الشحن الجوي تغيير المسار ومدة التسليم؛
- إن سرعة التسليم بواسطة الطائرات تترك مجالا أقل للكشف عن هذه العمليات.

١٠٥ - ويصعب إثبات مزاعم مفادها أن سفن نقل الأخشاب تُستخدم بانتظام لجلب الأسلحة إلى ليبريا. فالشركات التي تقوم بهذه التجارة تدرك إدراكا متزايدا أنها قد تعرّض استثماراتها للخطر في حال أصبحت ضالعة عن قصد في هذه الأنشطة. وأشارت غالبية التقارير وإن لم تثبت صحتها، عن وصول أسلحة إلى ليبريا على متن السفن، وإلى أن تلك السفن وفدت إلى مرفأ بوكانان. وصَعُب على فريق الخبراء التحقق من صحة تلك التقارير، ولم تساعد السياسة التي اعتمدتها هيئة المرافئ الوطنية بالاكتفاء بحد أدنى من التعاون فريق الخبراء في هذه المهمة. وحاول فريق الخبراء أيضا زيارة مرفأ بوكانان، ولكن الأمم المتحدة رفضت منحه الترخيص الأمني لذلك. وزوّد السيد جوزف ونغ، من شركة الأخشاب الشرقية، ورئيس المرفأ التابع له في بوكانان فريق الخبراء بجميع المعلومات التي طلبها عن حركة السفن التي وفدت إلى مرفأ بوكانان. ونفى أن تكون أي شحنات أسلحة قد مرت عبر المرفأ. ولكن فريق الخبراء يعتقد أن شحنتين مزعومتين من الأسلحة وصلتا عن طريق البحر تستحقان على وجه التحديد مزيدا من التحقيق:

- أفاد شهود عيان بأنه تم تفريغ قطع مدفعية مقطورة من إحدى السفن في مرفأ بوكانان في آذار/مارس ٢٠٠٣؛
- وصلت سفينة إلى مرفأ هاربر في ٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ وأفرغت أسلحة. وتُعتبر هذه أول شحنة مهمة التي تصل إلى مرفأ هاربر، وقد تكون دليلا على خطط الحكومة لتعزيز الأمن هناك لمواجهة الأنشطة المتزايدة لجهات فاعلة مسلحة غير رسمية في المنطقة.

١٠٦ - وحقق فريق الخبراء أيضا في تقارير أفادت بأن الزورق BV-2 ضالع في انتهاك الجزاءات التي فرضتها الأمم المتحدة. وهو زورق تابع لخفر السواحل الليبري لا يتجاوز طوله ٢٠ مترا ولا يتسع للحاويات. وقبطانه هو كوفي غلوغبا، ومن المحتمل أن يكون قد استُخدم في عام ٢٠٠٣ لنقل إمدادات عسكرية محدودة حُمّلت في مونروفيا وأُفرغت في مرافئ على امتداد الساحل. ولكن ذلك لا يشكّل بحد ذاته نشاطا ينتهك الجزاءات.

ثانيا- جبهة الليبريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية

١٠٧ - تخضع جبهة الليبريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية لحظر السلاح، وهي جهة مسلحة غير رسمية. وأجرى فريق الخبراء مقابلات مع أعضاء الجبهة في غينيا وفي بو - ووترسايد، بليبريا، حيث تفحّص أسلحتهم. ويبدو أن الجبهة لا تدرك أنها خاضعة لحظر السلاح من جانب الأمم المتحدة إذ لم يمانع أعضاؤها في إبراز أسلحتهم لفريق الخبراء.

١٠٨ - وعدد كبير من الأسلحة التي فحصها فريق الخبراء بنادق أوتوماتيكية من طراز M70AB2 — تتطابق أرقامها المسلسلة مع الشحنات التي وردت إلى حكومة ليبريا في الفترة من حزيران/يونيه إلى آب/أغسطس ٢٠٠٢ والمشار إليها أعلاه، مما يضفي المصداقية على مزاعم جبهة الليبريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية بأنها تستخدم أسلحة مصادرة.

١٠٩ - وبالإضافة إلى البنادق الهجومية، تملك الجبهة قاذفات قنابل صاروخية من طراز RPG-7 ومدافع رشاشة خفيفة من طراز PKM ومدافع رشاشة من طراز RPK و RPD وعدد قليل من بنادق FN FAL. وتملك أيضا مدفعي هاون من صنع بريطاني عيار ٨١ ملم وثمانية مدافع رشاشة ثقيلة من طراز DSHK عيار ١٢,٧ ملم وقطعتي مدفعية مضادة للطائرات على الأقل من طراز BZT عيار ١٤,٥ ملم.

١١٠ - وأشار عدد من البعثات الدبلوماسية في كوناكري وأحد المسؤولين الرسميين إلى أن شركة Katex Mine، وهي شركة للتعدين والتجارة مقرها كوناكري، قامت بدور في تزويد جبهة الليبريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية بالسلاح. وهي مسؤولة عن رحلتين

قامت بهما طائرة من طراز Ilyushin 76 بين طرابلس وكوناكري في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ وعلى متنها حمولة خطرة. وباءت محاولات فريق الخبراء لبحث المزاعم مع الشركة في كوناكري بالفشل. غير أن هذه القضية تستحق المزيد من التحقيق. وأبلغ أحد أفراد الجبهة فريق الخبراء بأن الأسلحة التي تُسلّم في كوناكري تُنقل بالشاحنات إلى ماسينتا.

١١١ - وهناك أيضا تقارير تفيد بأن ضباط اتصال غينيين يتنقلون بصحبة الجبهة داخل ليبريا. ويبيّن شريط مصوّر للجبهة أفرادا يرتدون الزي العسكري الغيني يتوغلون من الحدود الغينية داخل ليبريا حتى توبمانبرغ (انظر المرفق السابع). وتعذّر على فريق الخبراء أيضا التثبّت من أن هؤلاء الأفراد هم من العسكريين الغينيين.

شهادات غينية وإيفوارية مزيفة للمستعمل النهائي (المرفق الثامن، ألف وباء)

حصل فريق الخبراء أيضا على نسخة من شهادة غينية للمستعمل النهائي استُخدمت في بيلاروس وسلوفاكيا في نهاية عام ٢٠٠٢. وحصل فريق الخبراء على نسخة من بيلاروس. ومع أن حكومة غينيا أبلغت فريق الخبراء بأن الشهادة مزيفة، فقد استخدمها عدة أشخاص في أوروبا الشرقية أداروا أعمالهم في السابق عن طريق غينيا وحصلوا على أسلحة لحكومة غينيا والأشخاص الذين يسعون إلى انتهاك الحظر المفروض على ليبريا. واستُنسخت في تقرير سابق (S/2001/1015، المرفق ٦) شهادة غينية أخرى مزيفة للمستعمل النهائي استُخدمت لتغطية شراء عتاد عسكري لحكومة ليبريا بما ينتهك الجزاءات التي فرضتها الأمم المتحدة. ويحتمل أن تكون شهادة المستعمل النهائي قد استُخدمت للحصول على إمدادات لجبهة الليبريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية أو حكومة ليبريا، مما يظهر مرة أخرى الحاجة إلى إصلاح نظام شهادة المستعمل النهائي.

وثُبت أيضا لدى فريق الخبراء أن شهادة المستعمل النهائي الإيفوارية التي نشرت بوصفها المرفق ٤ للوثيقة S/2001/1015 مزيفة. وأطلعت وزارة الدفاع الإيفوارية فريق الخبراء على شهادة أصلية ووافقته الرأي بأن وجود نظام موحّد لشهادات المستعمل النهائي يمكن أن يؤدي إلى تفادي هذا النوع من المشاكل.

صواريخ أرض – جو من طراز Strela في حوزة جبهة الليبريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية

١١٢- شاهد فريق الخبراء أيضا شريطا مصورا يعود إلى شهر آب/أغسطس ٢٠٠٢ يظهر عدة مئات من البنادق الهجومية من طراز M70 تم الاستيلاء عليها في تايمنبرغ. وتتطابق الأرقام المسلسلة لهذه البنادق أيضا مع الشحنات الست التي وردت من بلغراد في عام ٢٠٠٢ (انظر الفقرة ٧٢ أعلاه). وحصل فريق الخبراء أيضا على شريط مصور لأعضاء في جبهة الليبريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية في ليبريا بحوزتهم تسعة صواريخ أرض – جو من طراز Strela. وتزعم الجبهة أنها استولت عليها من المنشقين الذين تدعمهم ليبريا والذين قاموا بغزو غينيا في عام ٢٠٠٠. ويبدو أن هذه الصواريخ تتطابق مع شحنة أسلحة انتهكت الجزاءات نظّمها سانجيفان روبره وسُلّمت إلى ليبريا في أيار/مايو ٢٠٠٢ بواسطة طائرة من طراز Ilyushin 76 (رقم التسجيل TL-ACU) تابعة لشركة الخطوط الجوية سنتر أفريكان السابقة التي كان يديرها تاجر الأسلحة فيكتور باوت (انظر الوثيقة S/2001/1015). وحصل فريق الخبراء على نسخة من أمر الشحن الذي صادرته الشرطة البلجيكية من السيد روبراه عندما احتجزته في عام ٢٠٠٢. ويبدو في جميع الاحتمالات أن القوات الغينية أعطت جبهة الليبريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية هذه الأسلحة بعد أن استولت عليها من المنشقين المدعومين من ليبريا أثناء القتال في غينيا في عام ٢٠٠٠.

ثالثا– حركة الديمقراطية في ليبريا

١١٣ – تبدو هذه الفئة التي يُطلق عليها اسم حركة الديمقراطية في ليبريا حسنة التسليح. ولكن تعذّر على فريق الخبراء الحصول على معلومات يمكن الوثوق بها عن أنواع الأسلحة المستخدمة ومصادرها.

الجزء الثالث
الطيران المدني

أولا – إدارة المجال الجوي

١١٤ – اتفقت غينيا وليبريا وسيراليون في عام ١٩٧٥ على المراقبة الجوية المشتركة على المجال الجوي لكل منها في إطار منطقة روبرتس لمعلومات الطيران. واختارت ليبريا منذ عام ٢٠٠١ أن تمارس من طرف واحد المراقبة المؤقتة على مجالها الجوي الذي تزعم أنه حقها السيادي. وتقول السلطات الليبرية أنها ترغب في تعزيز الأمن الوطني. ويرى فريق الخبراء أنها محاولة ترمي في جزء منها إلى التعتيم على الرحلات الجوية إلى ليبريا التي تنتهك الجزاءات.

١١٥ - وكجزء من استراتيجية عدم التعاون هذه، لا تطبّق منطقة عمليات الطيران القواعد المتعلقة بخدمات الحركة الجوية المتصلة بتقسيم ومسؤوليات المجال الجوي، على النحو الذي جرى تحديده في كتاب الاتفاق الموقّع في عام ٢٠٠١ بين منطقة معلومات الطيران ووحدة توجيه هبوط الطائرات في مطار روبرتسفيلد الدولي. وتشكّل هذه الممارسة خطرا على سلامة الملاحة الجوية وأدت إلى ارتفاع عدد الحوادث الناجمة عن سوء التنسيق. وحلّل فريق الخبراء حركة الرحلات الجوية في المنطقة في الفترة من ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ إلى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٣، وتبيّن له أن ٩٨ رحلة جوية فقط خضعت للتنسيق من أصل ٩٧٩ رحلة جوية تم تسجيلها. وهي تمثّل ١٠ في المائة فقط من حركة الرحلات الجوية، مما يدل على أن الحالة بالغة الخطورة.

١١٦ - وسعى اجتماع وزاري عُقد في داكار في ٣ آذار/مارس ٢٠٠٣، برعاية المكتب الإقليمي التابع لمنظمة الطيران المدني الدولي، إلى تحسين هذه الحالة في منطقة معلومات الطيران الملحقة بمطار روبرتسفيلد الدولي.

١١٧ - ولاحظ المجتمعون أن هناك حاجة إلى تعاون أفضل لتعزيز كفاءة إدارة المجال الجوي وسلامة الملاحة الجوية. ولاحظ المجتمعون أيضا أنه ينبغي، من أجل كفالة سلامة الملاحة الجوية، أن تتقيّد جميع وحدات الحركة الجوية بالأحكام المتعلقة بتنسيق الحركة الجوية التي وضعتها منظمة الطيران المدني الدولي.

١١٨ - وتعاني منطقة معلومات الطيران الملحقة بمطار روبرتسفيلد الدولي من عدد من أوجه القصور والنقص الواضحة في هذا الخصوص. وقد أضرت ليبريا إلى حد بعيد لسلامة الطيران بانسحابها من الاتفاق المتعلق بمنطقة معلومات الطيران.

١١٩ - وأكدت ليبريا من جديد أنها ستواصل مراقبة مجالها الجوي. وإن كان وزيرها، قد اعتمد مع وزيري غينيا وسيراليون، المبادئ التالية في اجتماعهم المعقود في داكار :

- الالتزام بالحفاظ على وحدة منطقة معلومات الطيران الملحقة بمطار روبرتسفيلد الدولي واستئناف تشغيلها العادي قريبا؛
- الالتزام بعقد اجتماع للوزراء خلال ثلاثة أشهر لمناقشة مسائل استئناف العمل بمنطقة معلومات الطيران؛
- اتخاذ إجراءات عاجلة لإعادة تشغيل دوائر الاتصالات السلكية واللاسلكية الدولية عبر السواتل في مطار روبرتسفيلد الدولي لكفالة سلامة الحركة الجوية وتنظيمها وفعاليتها ضمن منطقة معلومات الطيران؛

- اضطلاع منظمة الطيران المدني الدولي وأمانة منطقة معلومات الطيران الملحقة بمطار روبرتسفيلد الدولي بمهمة تقييم مشتركة في ليبريا ودول أعضاء أخرى من أجل تحديد الاحتياجات المستقبلية والتدابير التصحيحية.

ثانيا – سجل الطائرات

١٢٠ – استجابة للطلب الوارد في القرار ١٣٤٣ (٢٠٠١) بأن تقوم ليبريا بإيقاف ''جميع الطائرات المسجلة في ليبريا عن العمل ضمن ولايتها القضائية إلى أن تستكمل سجل طائراتها بموجب المرفق السابع لاتفاقية شيكاغو للطيران المدني الدولي لعام ١٩٤٤ وتقدّم للمجلس معلومات مستكملة عن تسجيل وملكية كل طائرة مسجلة في ليبريا''، أعدّت حكومة ليبريا وثيقة شاملة وأقرتها. وأُرسلت هذه الوثيقة إلى منظمة الطيران المدني الدولي وتم توزيعها، وجرى تغيير التسجيل الوطني من EL إلى A8. ولكن لم يُعمل بعد بهذا السجل الجديد.

ثالثا– التحقيق في تحطم طائرة Antonov 12 في عام ٢٠٠٢

١٢١ – تناول فريق الخبراء في تقريريه السابقين (انظر S/2002/1115 و S/2002/470) حادثة طائرة Antonov 12 التي قدمت من تشاد وتحطمت في مطار روبرتسفيلد الدولي. وهو يشتبه بأن الطائرة كانت تنقل أسلحة بما ينتهك الجزاءات التي فرضتها الأمم المتحدة. ولم يزوَّد فريق الخبراء بأي معلومات جديدة بالرغم من تجديده طلب المعلومات عن الحادثة.

١٢٢ – وأفادت وزارة النقل بعدم توافر المعلومات عن الطائرة وطاقمها لأن أفراد الطاقم توفوا منذ مدة طويلة ولأن بلد التسجيل (جمهورية مولدوفا) لم يستجب لطلب تقدمت به حكومة ليبريا للمساعدة في التحقيق. ويعتقد فريق الخبراء أن السلطات الليبرية تعتّم على المسألة لأن حمولة الطائرة مثيرة للجدل.

١٢٣ – وما زال باستطاعة ليبريا، إن رغبت في ذلك، أن تتقيّد بمقتضيات المرفق ١٣ لمنظمة الطيران المدني الدولي المتعلق بالتحقيق في الحوادث. وبما أن ليبريا ترفض تقديم تقرير فإنه:

- يتعذّر على منظمة الطيران المدني الدولي التوصل إلى استنتاجات تتيح للطيارين وشركات الطيران ومراقبي الملاحة الجوية تفادي تكرار الحوادث؛
- لن تعرف أُسر الضحايا أبدا ما حدث وأسبابه.
- لا يمكن دفع أي تعويضات.

١٢٤ – وللحصول على معلومات إضافية عن الطائرة، سافر فريق الخبراء إلى تشاد للاجتماع بوزراء النقل والدفاع والمالية والميزانية. ولم يحصل على معلومات جديدة وتعذّر

عليه الاجتماع بوزير الخارجية بالرغم من المحاولات المتكررة لذلك. ولم تردّ اندجامينا على الرسائل التي وجهها فريق الخبراء إليها لاحقا.

الجزء الرابع
الماس

أولا – السيطرة على مناطق الماس هي أولوية عسكرية لجبهة الليبريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية والحكومة

١٢٥ – أجرى فريق الخبراء عددا من المقابلات مع تجار وسماسرة الماس ومحترفي التنقيب عنه. وفي عام ٢٠٠٣ اشتكى ثلاثة تجار وخمسة سماسرة مسجلين من الحالة الأمنية وأثرها على الإنتاج المحلي. والتطور الأكثر إثارة للقلق هو أن قوات جبهة الليبريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية تسعى بجدية على ما يبدو لاحتلال مناطق استخراج الماس الرئيسية، كجسر لوفا ومخيم إسرائيل ومخيم سميث ووياسو (ويسوا) في غربي ليبريا. ويبدو أن الجبهة ترغب في توليد دخل مستقل لمجهودها الحربي عن طريق إنتاج الماس. وأكّد مقاتلو الجبهة لفريق الخبراء أنهم بدأوا القيام بمزيد من الاتجار المنتظم بالماس، ولا سيما عبر غينيا. وتسبب ذلك بمناقشات وتوتر في أوساط القيادة. ولكن يبدو أن بعض القادة يهتمون الآن بالحصول على دخل مستقل من غينيا.

١٢٦ – وقدّم وزير الدفاع، دانيال تشيا، إحاطة لفريق الخبراء عن هذه المسألة وقال إن أحد أهدافه الرئيسية الحيلولة دون استمرار حصول جبهة الليبريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية على إنتاج الماس. ويصعب في الوضع الحالي وجود منطقة في ليبريا يمكن اعتبار الماس الخام المستخرج منها ماسا لا يموّل الصراعات.

١٢٧ – وتؤكد هذه التطورات الأخيرة المخاوف التي طالما جرى الإعراب عنها من أن الماس يمثّل قيمة استراتيجية كبيرة لجميع الفئات المسلحة، وتؤكد كذلك أهمية عملية كيمبرلي.

١٢٨ – وكانت الجزاءات قد فُرضت على تصدير الماس الليبري الخام بعد أن قدّم فريق الخبراء المعني بسيراليون تقريرا عن النتائج التي توصل إليها (انظر S/2000/1195). ويظهر ذلك التقرير كيفية استيراد بلجيكا لكميات كبيرة من الماس تفوق كثيرا الماس المتوافر في ليبريا كمّاً وجودة. وفي غالبية الحالات كان ذلك الماس جزءا من تجارة غير مشروعة من بلدان أخرى استخدم فيها اسم ليبريا للتمويه.

١٢٩ - أدى فرض الحظر، المصحوب بتقدم في عملية السلام في سيراليون، إلى اختفاء الماس الخام الذي يحمل علامة تشير إلى أنه ليبري المصدر من الأسواق الدولية. و لم تسجل أي حالة تتعلق بعمليات استيراد رسمية للماس الليبري الخام منذ شهر أيار/مايو ٢٠٠١.

١٣٠ - وتواصل تهريب الماس الخام من ليبريا وأفاد فريق الخبراء في تقاريره (S/2001/1015 و S/2002/470 و S/2002/1115) بأن الماس الليبري كان يهرب إلى بلدان سيراليون وغينيا وكوت ديفوار المجاورة. وانخفض مستوى التهريب بسبب انعدام الأمن داخل ليبريا. كما أن انعدام الأمن الذي يسود كوت ديفوار منذ شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ أثر في الاتجار غير المشروعة بالماس الليبري عن طريق أبيدجان.

ثانيا - نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ

١٣١ - بدأ تطبيق نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ المتعلق بتجارة الماس الخام في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ عقب الاجتماع الثاني عشر لأعضاء عملية كيمبرلي، الذي عُقد في إنترلاكن في سويسرا. وأبدى ما يربو على ٥٠ حكومة والاتحاد الأوروبي الاستعداد لتطبيق هذا النظام اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣. وعلى الرغم من أنه في هذا اليوم المحدد، لم تكن هناك إلا حفنة من البلدان الجاهزة لتنفيذه، بدأت عملية التنفيذ. وانضم الاتحاد الأوروبي إلى هذه العملية في ١٣ شباط/فبراير. وإزاء عدم وجود شهادة موحدة، لجأ كل عضو من الأعضاء الذين يربو عددهم على خمسين عضوا إلى طباعة وتعميم شهادات خاصة به تكون مطابقة لشهادات كيمبرلي.

١٣٢- إن هذا النظام هو أساسا بمثابة نظام لمراقبة الصادرات والواردات. وبموجبه، تعمل البلدان المنتجة على مراقبة إنتاج الماس الخام ونقله. وتوضع شحنات الماس الخام في حاويات مختومة يستحيل التلاعب بها، ويجري إصدار شهادة كيمبرلي لكل شحنة منها. وعلى البلدان التي تعيد تصديره التأكد من أن الماس الخام المرفق بشهادة من شهادات عملية كيمبرلي هو وحده فقط الذي يخضع لسلسلة المعاملات التجارية من الاستيراد حتى التصدير. ويتم حظر واردات الماس الخام غير المرفقة بشهادة من هذه الشهادات صادرة عن جهة مشاركة في هذه العملية.

ألف - ليبريا

١٣٣ - منذ أن رفع الفريق تقريره السابق (S/2002/1115)، حققت ليبريا بعض التقدم في إقامة نظام موثوق به لإصدار شهادات المنشأ للماس. وقامت حكومة ليبريا، بالتعاون مع مؤسسة ''Initiative''، وهي مؤسسة استشارية جنوب أفريقية، وبرأسمال شارك في تقديمه

المصرف التجاري الأفريقي المحدود الذي يتخذ من جوهانسبرغ مقرا له، بوضع خطة لاستحداث شهادة منشأ وطنية. وتم إعداد مسودة شهادة جديدة وأفادت وزارة الأراضي والمناجم والطاقة بأنها وضعت موضع التنفيذ التدابير الكفيلة التي تكفل، فور رفع الحظر، عدم تصدير ما يستخرج من ماس في ليبريا إلا إذا ما كان منه مرفقا بشهادة منشأ من شهادات عملية كيمبرلي.

١٣٤ - ووفقا لوزير الأراضي والمناجم والطاقة، جنكِتر دنبار، أصدرت شركة رائدة دولية تطبع الأوراق النقدية شهادة رفيعة الجودة يستحيل التلاعب بها، ورُفع إلى البرلمان مشروع لتعديل القانون المتعلق بالمعادن والتعدين لضمان اتفاقه مع عملية كيمبرلي.

١٣٥ - والتدابير الأخرى الجديدة التي تعتزم الوزارة تنفيذها هي تنظيم جميع عمال المناجم الذين يحملون تراخيص في تعاونيات، وإنشاء نظام لرصد إنتاجهم جميعا، ووضع خطة للشروع في تطبيق نظام محوسب لتحديد هويات جميع عمال المناجم وفي الوقت نفسه تتبع إنتاجهم وتتبع كميات الماس التي تباع إلى الجهات المشترية التي تحمل تراخيص.

١٣٦ - وتتولى وزارة الأراضي والمناجم والطاقة مهمة تنسيق النظام بالشراكة مع وزارة المالية ومصرف ليبريا المركزي. وتأمل وزارة الأراضي والمناجم والطاقة بإنشاء مركز لتقييم جودة المعادن وإصدار شهادات لها، يُزوَّد بالحواسيب وموصول بالإنترنت بحيث يتمكن من تزويد عملية كيمبرلي بما تحتاجه من خدمات.

١٣٧ - كما اتصلت ليبريا بجنوب أفريقيا، التي ترأس عملية كيمبرلي، للانضمام لها. وقدمت جميع المستندات اللازمة لذلك وأبلغ وزير الأراضي والمناجم والطاقة الفريق أن رئيس العملية أخبره أن بوسع ليبريا الانضمام إليها في حالة رفع مجلس الأمن الحظر الذي يفرضه على تصدير الماس.

١٣٨ - وأكبر التحديات المباشرة التي على ليبريا مواجهته هو الصراع الحالي الدائر فيها. ويتعذر في ظل استمرار هذا الصراع اعتبار أي منطقة في ليبريا ''منطقة خالية من الصراع''. ويلزم إجراء تقييم موضوعي حيادي لإنتاج الماس تتولاه شركة استشارات مستقلة مرموقة دوليا متخصصة بمسائل استخراج الماس أو الاستشارات الجيولوجية. وينبغي أن يكون الغرض من ذلك تحديد الماس الذي لم يُنتج إلا من الأراضي الليبرية. وما برحت تصل إلى مسمع الفريق أخبار عن وجود كميات مكدسة من الماس في ليبريا أُنتجت في سيراليون.

١٣٩ - وثمة خطوة ثانية ينبغي اتخاذها تتمثل في إجراء استقصاء مفصل لتحديد الجهات المنتجة للماس وأنواع الماس الذي تنتجه ومكان إنتاجه. ويستحيل القيام بذلك ما لم تخمد حدة الصراع المسلح الدائر حاليا، إذ أن السيطرة على الأراضي شبه معدومة حاليا ويعاني

العديد من المناطق المنتجة للماس من الافتقار للأمن. وأحد الأسباب الرئيسية لإنشاء عملية كيمبرلي هو التأكد من أن الماس الذي يدخل الأسواق الدولية لا علاقة له بالصراعات.

تهريب الماس الليبيري عن طريق استراليا

وزعت شركة تدعى ''Orbal Marketing Services Liberia Limited'' منشورا ترويجيا على شركات الماس في مطلع عام ٢٠٠٣، مستفيدة من إعلان حكومة ليبريا أنها وضعت نظاما لإصدار شهادات كيمبرلي (انظر المرفق التاسع). وادعت هذه الشركة بأن الحظر الذي تفرضه الأمم المتحدة على تصدير الماس الليبري قد رُفع وبأن في وسعها تنظيم عملية شراء الماس الخام الليبري عن طريق مكتبها التمثيلي الموجود في ملبورن، استراليا، الذي يديره قنصل ليبريا في ملبورن. واتضح من تحقيق أجراه الفريق أن العنوان البريدي الليبري ''95 UN Drive, Namba Point, Monrovia'' غير موجود. أما عنوان ملبورن، فهو موجود. وأبلغ الفريق السلطات الاسترالية بهذا الانتهاك المحتمل للحظر. ولم يتلق الفريق أي جواب على استفسار وجهه إلى وزارة الخارجية الليبرية لمعرفة ما إذا كان السيد جنكِتر هو قنصل ليبريا في ملبورن.

باء – سيراليون وغينيا وكوت ديفوار

١٤٠ - يوجد في سيراليون منذ شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ يعمل على أكمل وجه. وأنشأت حكومة سيراليون هذا النظام عملا بقرار مجلس الأمن ١٣٠٦ (٢٠٠٠). ومنذئذ، ارتفعت كمية صادرات الماس. وتبين الأرقام الواردة في الجدول ٥ بوضوح الزيادة التي شهدتها الصادرات.

الجدول ٥

إحصاءات صادرات سيراليون من الماس

السنة	الوزن بالقيراط	القيمة (دولارات الولايات المتحدة)
٢٠٠٠	٧٧ ٣٧٢,٣٩	١٠ ٠٦٦ ٩٢٦,٨١
٢٠٠١	٢٢٥ ٥١٩,٨٣	٢٦ ٠٢٢ ٤٩٢,٢٧
٢٠٠٢	٣٥١ ٨٥٩,٢٣	٤١ ٧٣٢ ١٣٠,٣٠
		١١ ١٧٩ ٠٠٠,٥٢
٢٠٠٣	٧٨ ٥٥٥,٧٣	(في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٣)

المصدر: المكتب الحكومي لشؤون الذهب والماس، فريتاون.

١٤١ - جاءت الزيادة في قيمة الصادرات في عام ٢٠٠١ بعد تطبيق النظام (زيادة بنسبة ١٦٠ في المائة). ومنذئذ، بدأت الصادرات تشهد ارتفاعا تدريجيا لكنه قوي. وما زالت آفاق الصادرات جيدة. وفي ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٣، بلغ متوسط قيمة الصادرات الشهرية ٥,٨ ملايين دولار. وهذه الصادرات تتجاوز الصادرات الشهرية في السنوات السابقة، ويتوقع أن ترتفع إلى ما قيمته ٧ ملايين دولار شهريا حينما يبدأ إنتاج الكيمبرلايت في شهر تموز/يوليه ٢٠٠٣. ومنذ انتهاء عملية نزع السلاح، تم إصدار أكثر من ١ ٠٠٠ ترخيص لاستخراج الماس في ٤٤ منطقة من مناطق القبائل.

١٤٢ - وما برحت نسبة الماس المهرب تربو على ٥٠ في المائة من الماس الذي يتاجر به. وقدر المكتب الحكومي لشؤون الذهب والماس أن قيمة مجموع الإنتاج تبلغ حاليا ١٠٠ مليون دولار سنويا، وأن ثمة أحجارا أرفع جودة تمر عبر نظام الشهادات، وهو ما يدل على أن هناك تزايدا في عدد الأفراد الذين بدأوا يتحولون إلى التجارة المشروعة بالأحجار المرتفعة القيمة.

١٤٣ - غير أن الهياكل الأساسية الموجودة في المناطق الغنية بالماس أصيبت بأضرار جسيمة، وما زال التوتر قائما بين السكان الأصليين وغيرهم من المجموعات. كما أن استعادة الحكومة سيطرتها على مناطق استخراج الماس ما زالت مسألة ملحة. وأن وجود مجموعات من الشبان العدوانيين والتجار اللصوص ساهم في خلق جو من انعدام الثقة والتوتر.

١٤٤ - وأطلقت حكومة سيراليون مبادرة لاستغلال الماس لأغراض التنمية شارك في تمويلها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الهدف منها إنشاء مشاريع تركز على سكان مناطق القبائل المنتجة للماس. كما أن الجهود الرائدة التي بذلت في كونو للمساهمة في إحلال السلام والازدهار عن طريق المبادرات التي تركز على السكان المحليين، توجت بتشكيل حلف كونو لاستغلال الماس في سبيل إحلال السلام.

١٤٥ - وعُقدت في شهر آذار/مارس ٢٠٠٣ حلقة عمل عن سياسات قطاع الماس، غطت تكاليفها إدارة التنمية الدولية التابعة للحكومة البريطانية، وعالجت المسائل الرئيسية التي تؤثر في صناعة استخراج الماس في سيراليون، من مثل استحداث نظام قانوني مناسب يخوَّل مهمة تنظيمية وتعزيز إنفاذه، وخلق بيئة تجارية أكثر إيجابية. وسيسهم إجراء مسح شامل لجميع المناطق التي رُخِّص التعدين فيها مساهمة كبيرة في هذا الصدد.

١٤٦ - كما شهدت صادرات غينيا من الماس ارتفاعا على امتداد عام ٢٠٠٢ وذلك في إطار نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ، الخاص بها. فتم تصدير ما مجموعه ٧٧٢,٦٩ ٦٤٦ قيراطا من الماس تبلغ قيمتها ٩٧٢,٩٧ ١١٢ ٣٦ دولارا.

١٤٧ - وقدمت كوت ديفوار أخيرا في شهر آذار/مارس ٢٠٠٣ طلبها للانضمام إلى عملية كيمبرلي. وحاول فريق الخبراء الحصول في مناسبات عديدة على معلومات تفصيلية عن الصادرات وعن الطريقة التي سيعمل بها هذا النظام، إلا وزارة المناجم في كوت ديفوار امتنعت عن إعطاء هذه المعلومات. وأفادت الوزارة بأنه لم تجر أي عملية تصدير رسمية للماس من كوت ديفوار منذ اندلاع الصراع في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢. وأضحت كوت ديفوار قبل الصراع نقطة عبور رئيسية لتهريب الماس الخام الليبري. وكان ثلاثة تجار معروفين قد عرضوا ماسا على الفريق في زيارات سابقة له.

الجزء الخامس
الإيرادات والنفقات الحكومية

أولا - استعراض عام

١٤٨ - إن حكومة الرئيس تايلور، المثقلة بالديون، والتي حرمت من الحق في التصويت في صندوق النقد الدولي، والتي تعاني من تقلص سريع في قاعدتها الضريبية وغير ذلك من العوامل الاقتصادية السلبية، تواجه صعوبة في إيجاد الأموال اللازمة لتلبية الاحتياجات الإنسانية في حين تتحمل نفقات عسكرية باهظة. وتشكل الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها ليبريا حاليا ظرفا مواتيا تماما لتصاعد العنف وازدياد عدم الاستقرار. وليست لدى حكومة ليبريا موارد لمواجهة هذه المشاكل.

١٤٩ - وبحلول مطلع شهر نيسان/أبريل ٢٠٠٣، كانت رقعة القتال قد اتسعت لتشمل شرق ليبريا، مما أدى إلى توقف أنشطة قطع الأشجار التي تضطلع بها شركة الأخشاب الشرقية، التي تشغل أكبر عدد من العاملين في تلك المنطقة. وبإغلاق معظم شركات قطع الأخشاب الأخرى أبوابها وبانسحاب الوكالات الدولية التي تقدم العون عقب مقتل واختطاف موظفين دوليين فيها، تبقى شركة فايرستون (Firestone) وحكومة ليبريا الجهتين الوحيدتين اللتين تشغلان أعدادا كبيرة من العاملين في البلد. ولم يحصل العاملون في الحكومة على أجورهم لشهور عديدة.

١٥٠ - واضطرت الحكومة الليبرية، بسبب هذه الضائقة المالية، إلى القيام عام ٢٠٠٢ بفرض ضرائب غير مباشرة، مما زاد من العبء الواقع على كاهل السكان الذين يعانون أصلا من البطالة التي تبلغ نسبتها ٨٥ في المائة، ويعجزون منذ فترة عن دفع ضرائب الدخل المستحقة عليهم. وإن عمليات النهب وفرض الأتاوات غير الشرعية التي تقوم بها القوات الأمنية الجائعة والابتزاز المالي وغير ذلك من الرشاوى تقوض كل فرصة متبقية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتثني المستثمرين الأجانب من القطاع الخاص عن استثمار رؤوس أموالهم في البلد.

ثانيا – الإيرادات من مصادر خارجة عن الميزانية

١٥١ – لم يتجاوز الدخل أبدا ٨٥ مليون دولار في الخمس سنوات الأخيرة. وقد استنفدت منذ مدة طويلة كافة التسهيلات الائتمانية الخارجية. ولم يعد ممكنا إجراء تخفيضات في الخدمات الحكومية إذ تكاد تلك الخدمات أن تكون منعدمة، وأصبحت الإيرادات، غير المعلنة، من مصادر خارجة عن الميزانية مصدر موارد هاما لتمويل نفقات الدفاع.

١٥٢ –وقد حصل الفريق أخيرا على دليل يثبت وجود إيرادات خارجة عن الميزانية من القطاع الخاص. وتُظهر الوثائق الداعمة لهذا الدليل وجود مبلغ قدره ٠٠٠ ٥٠٠ ٧ دولار في حسابات مصرفية يتسبب استخدامها، كجزء من النشاط الرسمي للحكومة، في إثارة شكوك. ويتبين من وثيقتين أن هذه الأموال قد استُخدمت لتغطية نفقات متصلة بالدفاع.

١٥٣ –وفي وجود تسعة أوامر بالدفع صادرة عن نائبة وزير المالية للدخل الوطني، خوانيتا إ. نيل، في الفترة من ٢٩ أيار/مايو ١٩٩٩ إلى ١٠ نيسان/أبريل ٢٠٠١ بقيمة كلية تبلغ ٠٠٠ ٥٠٠ ٧ دولار إلى تسعة حسابات مصرفية مختلفة يكمن أفضل دليل على أن الحكومة تستخدم حاليا شبكة محكمة التنظيم من الحسابات المصرفية الأجنبية لمواراة دخلها ونفقاتها من مصادر خارجة عن الميزانية. وتمثل هذه الأموال أكثر من ١٠ في المائة من متوسط الإيرادات السنوية للحكومة منذ عام ١٩٩٩. بيد أنه ينبغي ملاحظة أن عدة من المراقبين البارزين يعتقدون أنه يمكن أن تكون بيانات الدخل الرسمية مقدرة تقديرا ناقصا بنسبة تبلغ ٥٠ في المائة.

الجدول ٦

الحسابات المصرفية المستخدمة لمدفوعات الضرائب

تم تحديد الحساب المصرفي ذي الصلة بوصفه الحساب رقم ١٥٤٦٢ واسم صاحبه هو سانجيفان روبراه	Banque Diamantaire Anversoise 12 rue Bellot Geneva
تم تحديد الحساب المصرفي ذي الصلة بوصفه الحساب رقم ٠٥٥-٩٧٤٧٦ ٠٠١ وصاحبته هي شركة Shanghai Penalti Sporting, Healthcare Garments Co.	Hong Kong & Shanghai Banking Corp. Ltd. Marine Tower 5/F 1 Pudong Avenue, Shanghai
تم تحديد الحساب المصرفي ذي الصلة بوصفه الحساب رقم ٨٥١٨٨٧٩٩ بدولارات الولايات المتحدة المسجل باسم فراد رينداال وصاحبته هي شركة Dunraven Holdings ATS Ltd.	Barclays Bank PLC 13, Library Place, St. Helier Jersey, JE48NE

تم تحديد الحساب المصرفي ذي الصلة بوصفه الحساب رقم ٣٠٦٨١٩٦١٩٩ وصاحبته هي شركة Trade and Associates Inc.	Nationsbank Florida New York
تم تحديد الحساب المصرفي ذي الصلة بوصفه الحساب رقم ٠٤ ٠٠ ٠٠٥٥٣٤ المسجل باسم International Trust Co. of Liberia وصاحبته هي شركة Hotel Africa.	Marine Midland Bank New York Account No. 000 843709
تم تحديد الحساب المصرفي ذي الصلة بوصفه الحساب رقم MMK ٦١١٥ المسجل باسم Maritime Bank جنيف، سويسرا، وصاحبته هي Compania Maridel SA	Bank of New York United States
تم تحديد الحساب المصرفي ذي الصلة بوصفه الحساب رقم ١٠٤١٠٠١٧٢١٢٠١٨ وصاحبه هو مصرف حكومة ليبريا Ecobank Liberia Ltd.	Bankers Trust P.O. Box 318 Church Street Station New York, NY 10015
تم تحديد الحساب المصرفي ذي الصلة بوصفه الحساب رقم ٣٦٠٠٦١٠٥ وصاحبه هو مصرف ليبريا للتنمية والاستثمار	Citibank 399 Park Avenue New York, NY 10043
تم تحديد الحساب المصرفي ذي الصلة بوصفه الحساب رقم ١١١٠٠٠٠٤٣ وصاحبه GOL Tax	Citibank NA 399 Park Avenue New York, NY 10043 Account No. 36006105 FFC

١٥٤ - وقد دعا الفريق الحكومة إلى تحديد أي الحسابات يعتبر مشروعا.

١٥٥ - وعلى الأقل، ففي حالة مبلغ ٥٠٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة الذي دفعته Borneo Jaya Pte Ltd.، وهي فرع تابع لشركة الأخشاب الشرقية، لشركة San Air التي أبلغ عنها الفريق سابقا (S/2001/1015، الفقرة ٣٤٩) فإن الصرف قد تم بناء على طلب محدد من نائبة وزير الدخل الوطني خوانيتا إ. نيل. وجاء أيضا في الأمر بالدفع: ''يمثل هذا المبلغ ضرائب مستحقة لحكومة ليبريا. وسيتم إصدار وصولات رسوم رافع العلم لشركتكم، كدليل على الدفع، فور تلقي إقرارا من المصرف''.

١٥٦ - وإذا لم يقدم دليل على خلاف ذلك، وجب افتراض أن حكومة ليبريا تعمل على إرغام شركة الأخشاب الشرقية وشركات أخرى على انتهاك حظر الأسلحة.

ثالثا – بيانات مالية غير موثوقة

١٥٧ –نظرا للحالة غير العادية للشؤون الاقتصادية، فإن كافة البيانات المالية المنشورة، سواء صدرت عن الوكالات الحكومية أو مؤسسات القطاع الخاص أو المنظمات الدولية أو المصرف المركزي، لا ينبغي أن تقبل كبيانات صحيحة أو موثوقة. ويتضمن الجدول ٧ أدناه مثالا لعدم موثوقية هذه البيانات وهو يتعلق بإيرادات أبلغت الحكومة عنها:

الجدول ٧

إفادات متضاربة بشأن إيرادات الحكومة

المصدر	الفترة المشمولة بالتقارير	المبلغ (بالدولارات الليبرية)
المصرف المركزي	تموز/يوليه ٢٠٠٠ – حزيران/يونيه ٢٠٠١	٣ ١٨٤ ٨٠٠ ٠٠٠
وزارة الميزانية	تموز/يوليه ٢٠٠٠ – حزيران/يونيه ٢٠٠١	٤ ١٤٢ ٠٠٠ ٠٠٠

١٥٨ –ولن يحاول الفريق، بالتالي مناقشة الحالة الاقتصادية إلا في حدود البيانات التي كان قادرا على جمعها بصورة مستقلة ومن المصادر الأصلية. وحتى تلك الأرقام، فإنها يجب أن يُنظر إليها بحذر، إذ تعود المصنعون والشركات التجارية ومتفقدو الحكومة ذاتهم إدراج أرقام مخفضة في التقارير بصورة روتينية بغية الاستفادة من الوفورات تحت بند الضرائب والرسوم، أو لمجرد التقليل إلى الحد الأدنى من آثار نهم وفساد المسؤولين الحكوميين الذين يسعون إلى الحصول على نصيبهم من الغنيمة، ولا يرجّح بالتالي أن يقدموا أرقاما صحيحة إلى الفريق.

رابعا – الأرباح الآتية من واردات الأرز والوقود ومن الضرائب

١٥٩ –على غرار العديد من الحكومات، تعاقدت ليبريا مع شركة مستقلة لتفتيش وارداتها في طور ما قبل الشحن. وبصورة اعتيادية، يسمح نظام التفتيش قبل الشحن بالتقليل إلى الحد الأدنى من الخسارات تحت بند الرسوم على الواردات. بيد أن هذا النظام يعاني في ليبريا من قيود من إعفاءات واستثناءات متنوعة حصل عليها مستوردون معينون من عدد كبير من كبار المسؤولين الحكوميين لم يتم تحديد هويتهم. وليس لهذه الإعفاءات أي مبرر اقتصادي، ويتيح منحها فرصة لإعطاء مكافآت غير قانونية.

١٦٠ –وتتعلق أغرب حالات الإعفاء من التفتيش قبل الشحن بواردات الأرز والوقود. ونتيجة لذلك لا يتاح أي تحقق مستقل أو أية بيانات إحصائية بشأن الأرز وهو أهم غذاء الليبريين، وبالنسبة للوقود الذي تحتاجه ليبريا لتوليد الطاقة الكهربائية فضلا عن استخدامه

لأغراض النقل. وإذ تتراوح أسعار التفصيل بين ١٩ و ٢٢ دولارا من دولارات الولايات المتحدة للكيس الواحد من الأرز (٤٠ كيلو غراما) وتبلغ ٣ دولارات من دولارات الولايات المتحدة لغالون النفط، فإن المعدلات التي يدفعها الليبريون تندرج ضمن أعلى المعدلات في أفريقيا. ورغم أن الفريق استجوب كل المشاركين ذوي الصلة من القطاع الخاص وقارن النتائج مع ما توصل إليه المحققون والمراقبون الدوليون الآخرون فإن الاستنتاجات بشأن هاتين الدراستين الإفراديتين (انظر الجدولين ٨ و ٩) لا بد من أن تكون تقريبية إذ أن السلطات الحكومية ذات الصلة لم تكشف عن إحصاءاتها الخاصة.

الجدول ٨

الأرباح الهامة التي حققها المستوردون وكذلك وزارة المالية من واردات الأرز في عام ٢٠٠٢

(بدولارات الولايات المتحدة)

	المستورد	وزارة المالية
سعر الجملة		
(٠٠٠ ٧٢٨ ١ كيس بسعر ١٨ دولارا للكيس الواحد)	٠٠٠ ١٠٤ ٣١	
السعر عند الاستيراد	– ٠٠٠ ٩٠٠ ١٨	
(٠٠٠ ٩٠ طن في المتوسط ٢١٠ دولارات)		
رسوم الاستيراد		
(٠٠٠ ٩٠ طن تساوي ٠٠٠ ٨٠٠ ١ كيس ناقص الإمدادات المجانية: ٠٠٠ ٧٢٨ ١ × ٠,٥٥ دولار)	– ٠٠٠ ٤٠٠ ٩٥٠	+ ٠٠٠ ٤٠٠ ٩٥٠
صندوق الحكومة لتثبيت الأسعار		
(٠٠٠ ٧٢٨ ١ كيس × ٢،٠٠ دولار)	– ٠٠٠ ٤٥٦ ٣	+ ٠٠٠ ٤٥٦ ٣
الإمدادات المجانية		
٠٠٠ ٧٢ كيس بسعر التفصيل البالغ ١٨،٠٠ دولارات	– ٠٠٠ ٢٩٦ ١	+ ٠٠٠ ٢٩٦ ١
المصروفات الإدارية ومصروفات الوقود	– ٠٠٠ ٥٠٠ ٣	
٤ في المائة ضريبة المبيعات		
(٤ في المائة من ٠٠٠ ٧٢٨ ١ كيس بسعر ٢٠ دولارا للكيس الواحد)		+ ٤٠٠ ٣٨٢ ١
الأرباح	**٦٠٠ ٠٠١ ٣**	**٨٠٠ ٠٨٤ ٧**

– تعني المصروفات و + تعني الأرباح للمعاملة المعنية.

الجدول ٩

الأرباح الهامة التي حققها المستوردون وكذلك وزارة المالية من واردات النفط في عام ٢٠٠٢

(بدولارات الولايات المتحدة)

	المستورد	وزارة المالية
سعر الجملة	٥٠ ٢٢٠ ٠٠٠	
رسوم الاستيراد		
(١٨ ٠٠٠ ٠٠٠ غالون بسعر ٠،٢٥ دولار)	– ٤ ٥٠٠ ٠٠٠	+ ٤ ٥٠٠ ٠٠٠
ضريبة المبيعات		
(١٨ ٠٠٠ ٠٠٠ غالون بمبلغ ٠،٢٥ دولار عن الغالون)	– ٦ ٣٠٠ ٠٠٠	+ ٦ ٣٠٠ ٠٠٠
المصروفات الإدارية، ١٢ في المائة	– ٦ ٠٢٦ ٤٠٠	
(التخزين، والمناولة، والتبخر، ورسوم الميناء)		
السعر عند الاستيراد كما يرد في فواتير Total/Fina/Elf	– ١٨ ٠٠٠ ٠٠٠	
(متوسط السعر التقديري للغالون دولار واحد)		
الأرباح	**١٥ ٣٩٣ ٦٠٠**	**١٠ ٨٠٠ ٠٠٠**

– تعني المصروفات و + تعني الأرباح للمعاملة المعنية.

خامسا – مراجعة حسابات برامج البحار والغابات

١٦١ -بموجب المادة ٩٦ من اتفاق كوتونو، طلب الاتحاد الأوروبي موافقة حكومة ليبريا على إجراء مراجعة ممولة من الاتحاد الأوروبي لحسابات برامج البحار والغابات، ووافقت الحكومة على ذلك في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢. وتبعا لذلك، كلفت حكومة ليبريا مؤسسة ديلوت وتوشه (Deloitte & Touche) في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ بإجراء مراجعة للإدارة والأنظمة بهدف تعزيز الشفافية والمساءلة. وتم في العقد توخي عملية على ثلاثة أطوار تبدأ باستعراض الأنظمة الحالية وبتصميم عملية محسّنة تنطوي على مرحلة رصد للمتابعة مدتها ثلاثة أشهر. وفي ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، انسحبت شركة ديلويت وتوشه من العقد بناء على تعليمات من مقريها الرئيسيين في نيويورك ولندن، ولم يترك ذلك بدا لحكومة ليبريا من المواصلة على شركة فوسكوم .Voscom Inc. وقدمت فرقة العمل المعنية بالجزاءات والتابعة للحكومة إلى الفريق

نسخا من مشروع إعادة تصميم الأنظمة للإيرادات والنفقات لكل من برامج ليبريا المعنية بالبحار وبالغابات.

١٦٢ - يظل الانشغال قائما بشأن سلامة عملية مراجعة الحسابات. ويعتقد الفريق أن مبادرة الاتحاد الأوروبي جديرة بالثناء وأنه ينبغي تنفيذ المقترحات المتعلقة بإعادة التصميم والرصد، ولو أن مرحلة الرصد قد يفضّل أن تكون أطول بكثير.

١٦٣ - وبما أن إعادة التصميم تستهدف العمليات ذاتها بصورة أولية، فهي لا تحل مكان توصية الفريق الأصلية بإجراء مراجعة حسابات كاملة لجميع الحسابات الأساسية تقوم بها شركة دولية لمراجعة الحسابات تتمتع بسمعة جيدة وبالاستقلال.

سادسا - تمويل العناصر الفاعلة المسلحة غير التابعة للدولة

١٦٤ - لم يمكن حتى الآن إجراء أي تحقيق في الآليات المالية المتاحة للعناصر الفاعلة المسلحة غير التابعة للدولة. ولا ينبغي تصور أن عدم توفّر معلومات بهذا الشأن يعني أن الفريق غير منشغل بخصوص رعاية هؤلاء المقاتلين ومساعدتهم. لا يمكن الشك في أن الانتصارات السريعة التي أحرزتها حديثا عناصر مسلحة غير تابعة للدولة ما كانت لتتحقق لو لم تُرتكب انتهاكات متواصلة للجوانب المالية للحظر على الأسلحة.

الجزء السادس
حظر السفر

انتهاكات حظر السفر

١٦٥ - واصل الفريق جمع الأدلة على ظاهرة عدم الامتثال المنتشرة لحظر السفر. وقد كان مسؤولون ورجال أعمال مختلفون، ممن وردت أسماؤهم على القائمة، مسافرين بينما كان فريق الخبراء في مونروفيا ولم يتمكن من مقابلتهم. وعلى سبيل المثال، كان وزير النقل، جو مولباه على متن الطائرة (الرحلة SN Brussels 213) في طريقه من بانجول إلى مونروفيا في ٥ آذار/مارس ٢٠٠٣. ومن سوء حظه أن مقعده في الطائرة كان مجاورا لمقعد رئيس فريق الخبراء الذي كان مسافرا من بروكسل إلى مونروفيا. ولم يكن وزير النقل حاصلا على إعفاء من لجنة الجزاءات التابعة لمجلس الأمن.

١٦٦ - وقام الرئيس تايلور أيضا بتوقف غير مأذون به في مطار سرت الدولي (الجماهيرية العربية الليبية) في ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣. والفريق مدرك لحقيقة أنه تم تلقي رسائل موجهة إلى لجنة مجلس الأمن من الجماهيرية العربية الليبية. ووفقا لتقرير

رسمي نشرته وكالة الأنباء الليبية في الساعة ٢١/١٥ بتوقيت غرينتش من ذلك اليوم: ''خُص الرئيس تايلور بترحيب وكان الفريق أول أبو بكر يونس يقود الوفد الذي استقبله. وحضر الاستقبال أيضا أمين اللجنة الشعبية العامة للوحدة الأفريقية، وأمناء مؤتمر الشعب واللجنة الشعبية للمحافظة الإدارية لسرت، وعدد من ضباط الشعب المسلح، وأمين مجلس الشعب الليبي في ليبريا، والسفير الليبري لدى الجماهيرية العظمى وموظفو سفارته''.

١٦٧ -وحين زار الفريق طرابلس وناقش زيارة الرئيس تايلور بالتفصيل مع أمين اللجنة الشعبية العامة للوحدة الأفريقية، وصف أمين اللجنة الزيارة بأنها توقف تقني للتزود بالوقود وذكر أن صحفي وكالة الأنباء الليبية في سرت كان متحمسا أكثر مما ينبغي لدى قيامه ببث النبأ. بيد أن هذا لا يفسّر سبب تمكن أمين اللجنة الشعبية العامة للوحدة الأفريقية من الوصول إلى سرت بتلك السرعة للترحيب بالرئيس تايلور.

١٦٨ -ولاحظ الفريق نقصانا هاما في عدد انتهاكات الحظر عن طريق أبيدجان. ومنذ اندلاع النزاع في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، أصبح الأشخاص الواردة أسماؤهم على قائمة الحظر يفضلون السفر عبر أكرا أو إليها. وقد تحقق الفريق من عدد من الانتهاكات، وذلك على أساس معلومات مقدمة من سلطات وطنية وشهود عيان عديدين، وكذلك استنادا إلى قوائم أسماء المسافرين من مطار روبرتسفيلد الدولي في الفترة من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ إلى آذار/مارس ٢٠٠٣، وفيما يلي تلك الانتهاكات:

- بينوني أوراي، مفوض الشؤون البحرية، ٩ أيار/مايو ٢٠٠٢ في أبيدجان (انظر المرفق العاشر). ورئي أوراي أيضا في الرحلة الجوية GH-512 باتجاه أكرا في ١٦ آذار/مارس ٢٠٠٣.
- موسى سيسه، ١٨ شباط/فبراير ٢٠٠٣، الرحلة الجوية GH-533، باتجاه أكرا.
- محمد سلامه، ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، الرحلة الجوية We asua XA005 من مونروفيا إلى أبيدجان.
- غس كوينهوفن، ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، الرحلة الجوية We asua XA005 من مونروفيا إلى أبيدجان. والفريق مدرك أيضا لحقيقة أنه غادر مونروفيا مرتين في أثناء آذار/مارس ونيسان/أبريل ٢٠٠٣ رغم أن اسمه لا يظهر على قوائم المسافرين التي فحصها الفريق. ويظن الفريق أنه هو أيضا يسافر باسم غير اسمه.
- جيول تايلور، ٥ حزيران/يونيه ٢٠٠١، الرحلة الجوية الخاصة إلى أبيدجان.

١٦٩ - وأعلم شهود عديدون الفريق بأن عدة أشخاص يمكنهم أن ينتهكوا أحكام الحظر لأنهم يمتلكون عدة جنسيات أو تراخيص إقامة من بلدان أخرى. وعلى سبيل المثال، فبالسفر عبر بروكسل، يمكن دخول الولايات المتحدة أو فرنسا أو المملكة المتحدة دون المرور بعملية فحص من جانب موظفي الجمارك أو الهجرة البلجيكيين.

Annex I

Meetings and consultations

Belgium

Private sector

Diamond High Council

Ducor World Airlines

Bulgaria

Government

Ministry of Foreign Affairs

Ministry of Defence

Military Police and Counterintelligence

National Investigation Agency

Ministry of the Interior

National Service «Counter Organized Crime»

Interministerial Commission for Export Control and Non-Proliferation of Weapons of Mass Destruction

Private sector

Ducor World Airlines

Chad

Government

Ministry of Transports

Ministry of Public Works

Ministry of Finances

Ministry of Budget

Ministère de la défense nationale et anciens combattants victimes de guerre

Notes

A number of individuals have played a key part in some of the events noted in this report. The Panel appreciates those who agreed to be interviewed.

Given the sensitive nature of the subjects being investigated by the Panel, many individuals, however, spoke under conditions of confidentiality. Several interviewees have therefore not been listed.

Bilateral and multilateral agencies

UNDP

Côte d'Ivoire

Government

Ministry of Internal Affairs

Ministry of Defence

Diplomatic

Canada

France

United Kingdom

United States

French ceasefire forces in Ivory Coast (Opération Licorne)

Bilalteral and multilateral agencies

UNDP

World Food Programme

Service de coopération technique international de police (SCTIP)

Interpol Subregional Bureau Abidjan

Private sector

Bureau France 2 Afrique

Lettre du Continent

Others

Modern Africa

Liberian Refugee Camp, Nicla

Ellen Johnson Sirleaf, Unity Party of Liberia

Kormah Development & Investment Corp.

France

Government

Ministry of Foreign Affairs

Diplomatic

Nigeria

Interpol, Lyon

Guinea

Government

Présidence de la République

Ministry of Mines and Geology

Ministry of Security

Ministry of Defence

National Direction of Civil Aviation

Agence de navigation aérienne

Commission nationale de lutte contre la prolifération et la circulation illicite des armes légères

Diplomatic

France

Mali

Senegal

Roberts Flight Information Region

Liberia

Government

Ministry of Land, Mines and Energy

Ministry of Commerce and Industry

National Port Authority

Task Force on application of resolution (1343) (2001)

Central Bank of Liberia

Liberian Produce Marketing Corporation

JFK Hospital

Diplomatic

European Union Commission

Czech Republic (Honorary Consul)

Egypt

Germany (Honorary Consul)

Guinea

Lebanon

India (Honorary Consul)

United States of America

Bilateral and multilateral agencies

Médecins sans frontières, France

UNDP

UNICEF

UNOL

UNHCR

Civil society

Lloyd's surveyor

Private sector

Abi Jaoudi & Azar Trading Corporation

Africa Motors

Bivac

Bridgeway Corporation

El' Nedin, Talal

Evergreen Trading Corporation

Ecobank Liberia Ltd.

LoneStar Airways

Lone Star Communication Corporation

Liberian Bank for Development & Investment

Mobil Oil

Monrovia Breweries Inc.

Oriental Timber Corporation, Joseph Wong

Royal Timber Company, Gus Kouwenhoven

St. Joseph Construction Corporation

Fishing boat skipper

Others

Voa camp for internally displaced persons

Jah Tono camp for internally displaced persons

Liechtenstein

Government

Financial Intelligence Unit

Private sector

Schreiber & Zindel Treuhand Anstalt

Libyan Arab Jamahiriya

Government

Secretary of General People's Committee for African Unity

Civil Aviation Authority

Multilateral and bilateral agencies

United Nations Resident Coordinator

Private sector

Buraq Air

Senegal

Government

Direction de l'aviation civile

Diplomatic

ASECNA

ICAO

Private sector

Exxon Mobil Corporation

Serbia and Montenegro

Government

Ministry of Foreign Affairs

Ministry of Defence

Ministry of the Interior

Federal Ministry of Transport

Ministry of Transport of the Republic of Serbia

Customs Authority of the Republic of Serbia

Private sector

Temex Company

Interjug AS

Diplomatic

Angola

Nigeria

Ghana

Guinea

Sierra Leone

Government

Ministry of Foreign Affairs

Government Gold and Diamond Office

Ministry of Mineral Resources

Ministry of Trade

Ministry of Justice

Customs and Excise Port Authority

National Security Advisers

Sierra Leone Army

Sierra Leone Police

Multilateral and bilateral agencies

Special Court

UNAMSIL

United Kingdom

Others

International Crisis Group

Mapeh camp of internees

United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland

Foreign and Commonwealth Office

Others

Amnesty International

Global Witness

Fauna and Flora International

International Alert

The Royal Institute of International Affairs

Private sector

Africa Confidential

Camerapix, James Brabazon

Deloitte & Touche

Economist Intelligence Unit

United States of America

Private sector

Citigroup

Bilateral and multilateral agencies

Human Rights Watch

United Nations

Department of Political Affairs

Department of Peacekeeping Operations

Office for the Coordination of Humanitarian Affairs

UNDP

Permanent Missions

Bulgaria

France

Liberia

Liechtenstein

Singapore